صراع المؤسسات فى القدس

د. محمد خالد الأزعر*

مقدمة :

أولت الأدبيات العربية الفلسطينية المتعلقة بمسار قضية القدس، خلال حقبة طويلة، عناية فائقة لدور القوة العسكرية الصهيونية فى حسم هذه القضية. وفى معرض التدليل على صحة هذا الفهم، غالبا ما يشار إلى تصريح لـ «بن جوريون» فى ١٩٤٨/٦/٢٤ قال فيه: «إن القدس مسألة قدرة عسكرية». وحقيقة الأمر أن الأداة العسكرية كانت ولا تزال من أهم أدوات تكريس المشروع الاستيطانى الصهيونى، وديمومته فى فلسطين ومن ضمنها القدس. لكنها لم تكن الوحيدة فى هذا الإطار، ففى تصورنا أنها جاءت متضافرة مع حزمة واسعة من الأدوات الظهيرة التى لا غنى عنها لحصر نتاج الأداة العسكرية. وطليعة هذه الأدوات إنشاء المؤسسات الذاتية والتمكين لها من ناحية، وإزاحة مؤسسات المجتمع الأصلى أو إضعافها أو استئصالها تماما إن أمكن من ناحية أخرى.

بالنسبة لادعاء المشروع الصهيونى يهودية القدس، ثم اتخاذها مركزا أو عاصمة له، على الرغم مما هو معلوم له وللكافة ما للمدينة من مكانة لدى الطرف

---

* باحث فلسطينى.

العربى الفلسطينى (الإسلامى) ، فقد كانت هذه العملية الإحلالية المتعلقة بالمؤسسات ، مسألة شديدة الحيوية . وقد زاد من حيويتها وأولويتها ، كون القدس بالقول والفعل مركز فلسطين وعاصمتها من جميع النواحى ، فضلا عن كونها مدينة تتعلق بها أنظار أناس ينتمون إلى منظومة حضارية عربية إسلامية مجالها أوسع بكثير من دائرة المجتمع الفلسطينى الذى تقع فى رحابه ، وكذلك تتعلق بها قلوبهم .

أعلت الحركة الصهيونية الاستيطانية من شأن الأداة العسكرية فى ابتلاع القدس ، لكنها لم تقلل إطلاقا من شأن الأدوات الظهيرة التى نعنى منها فى هذا البحث بعملية الإحلال والانتشار المؤسساتى . حدث ذلك فى وقت مبكر من بداية المشروع الصهيونى . ولعله من المدهش أن لا تلتفت الأدبيات العربية الفلسطينية إلى بقية تصريح بن جوريون المومأ إليه ، وكان بتمامه كما يأتى : « إن القدس مسألة قدرة عسكرية ؛ المرحلة الأولى هى احتلالها ؛ وستعقبها بعد ذلك عدة مراحل تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية للمدينة[1] .

يمكن تبرير الاتجاه الصهيونى لحجب التطور المؤسساتى الفلسطينى فى القدس ، بالمعنى التاريخى الماضى والمعاصر ، فى سياق استبصار فلسفة المجتمعات الاستيطانية عموما . ذلك لأن المجتمعات الأصلية التى يراد نفيها من الأرض أو اجتثاث طبيعتها السياسية وتكاملها الاجتماعى والاقتصادى ، تقوم فى التحليل النهائى على بنية تحتية وتضطلع بها مجموعة من المؤسسات . قد تتفاوت هذه المؤسسات من حيث طورها الحضارى ، ولكن وجودها فى حد ذاته وفعاليتها رهن بوجود هذا العنصر التنظيمى .

ربما كانت هذه الفلسفة الأم هى الدافع إلى تكرارية مقولة تدمير البنية التحتية بين يدى المصطلحات الصهيونية المستخدمة حتى الآن فى إطار الصراع الصهيونى – الفلسطينى ، فالتعامل مع أفراد أو مجموعات صغيرة لا رابطة بينهم أيسر بكثير على المستوطنين من مجابهة قوى اجتماعية مؤسسة منظمة .

يعد تدمير البنية التحتية المؤسساتية من المصطلحات المفتاحية لمقاربة السياسة الصهيونية تجاه القدس ، قبل نشأة إسرائيل وبعدها . وتفسير هذا المصطلح على نحو مبسط هو أن الصهيونية ، الحركة ثم الدولة ، بذلت جهدها لتحطيم الوجود المؤسساتى العربى الفلسطينى فى المدينة وإبداله بوجود صهيونى بديل ، وهذا هو جوهر مقولة بن جوريون التى جاء « دورى جولد » – مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلى نتنياهو – لكى يوضحها أكثر بعد قرابة خمسين عاما .

قال جولد فى مطلع عام ١٩٩٦، مفصحا عن كنه السياسة الصهيونية ، لنفى مركزية القدس من مختلف النواحى على الصعيد الفلسطينى : « إذا أنشأ الفلسطينيون دولة فى الضفة الغربية ، فمن الطبيعى أن يسعوا إلى جعل أكبر مركز تجمع سكانى لهم – أى القدس الشرقية – عاصمتهم السياسية ، وكذلك فإن السيطرة الفلسطينية على القدس ستكون ضرورية لربط الجزئين الشمالى والجنوبى للدولة التى تقع القدس فى مركزها[٢] .

كأن جولد ينظر إلى القدس بوصفها عاصمة لفلسطين المزمعة على نحو طبيعى ، ولأنها أكبر مركز تجمع سكانى للفلسطينيين . وبالطبع هو لا يشير صراحة إلى مركزية المدينة فلسطينيا من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والروحية ، لكنه لا يستطيع أن يخفى أهميتها ومركزيتها الجغرافية .

وهذه هى المسوغات الحقيقية لاتخاذ القدس عاصمة لفلسطين بصفة دائمة، والأسباب الحقيقية للمساعى الصهيونية لإزالة الوجود المؤسساتى المركزى الفلسطينى فى المدينة.

من المثير أن جولد هذا يناقض نفسه ويناقض الموقف الصهيونى من القدس، حين يذكر فى السياق ذاته أن «القدس كانت دوما العاصمة الروحية والسياسية لليهود، بينما لم تكن فى أى يوم بالنسبة للفلسطينيين عاصمة سياسية قط، رغم أهميتها المعنوية»[٣].

بغض النظر عن صحة هذا الزعم الأخير (ومنذ متى كانت المزاعم الصهيونية صحيحة؟) فقد تقيدت به الحركة الصهيونية وكيانها الاستيطانى نظريا، ثم عملت على تطبيقه فى الواقع. وكانت المحددات الموضوعية قد هيأت بيئة مناسبة لتحقيق هذه الرؤية، لاسيما فى مرحلة تأسيس الكيان زمن الانتداب - الاستعمار البريطانى - مرورا بحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩، واقتطاع الصهيونية للجزء الأكبر من المدينة، وانتهاء بالسيطرة الكاملة عليها منذ عام ١٩٦٧.

على الرغم من ذلك فأنه فى غمرة هذه المحددات، وفى كل المراحل المذكورة، كان الوعى الفلسطينى بأبعاد الفلسفة الصهيونية تجاه القدس وحشوها ومضمونها المؤسساتى موجودا. ومثلما أضمرت الصهيونية إزاحة المؤسسات الوطنية الفلسطينية، ساعية إلى نفى مركزيتها، فقد اتخذ المجتمع الفلسطينى موقفا مقاوما مضادا. وكان لكل من الفريقين أدواته ومناهجه، وذلك على الرغم من ميل موازين القوى لصالح الجانب الصهيونى، على الأقل بحكم تمدد سيطرته

العسكرية على المدينة، وبخاصة بعد عام ١٩٦٧.

هذا التدافع الدامى أحيانا بين الطرفين، فى بعده الخاص بالمؤسسات والمؤسسات المضادة، هو ما نفترض أنه صراع المؤسسات فى القدس، وهو الذى نحاول فى هذا البحث تقديم فكرة قوية عنه. ومع أنها قد لا تكون القول الفصل فيه، لكنها تلفت النظر والانتباه إلى معلم بارز من معالم قضية الصراع بين اتجاه تهويد المدينة واتجاه صيانة عروبتها ومركزيتها للكيان الفلسطينى، وامتداده الحضارى العربى الإسلامى.

وسوف تستهدى المعالجة بالنقاط الآتية:

- المؤسسات الفلسطينية: القدس عاصمة مطبوعة.
- تطور المؤسسات الصهيونية: محاولة لصناعة عاصمة.
- نماذج الصراع وأدواته.
- التسوية السياسية ومسار صراع المؤسسات.

أولا: المؤسسات الفلسطينية: القدس عاصمة مطبوعة:

يجادل الطرف الصهيونى بأن القدس لم تكن بالنسبة للفلسطينيين فى أى يوم عاصمة بالمعنى السياسى، وذلك برغم أهميتها المعنوية الدينية، بينما يكن لليهود عاصمة سياسية ودينية روحية سواها. وكثيرا ما ردد المسئولون الإسرائيليون هذه الفكرة، مضيفين إليها أن الفلسطينيين كانت لهم عواصم مختلفة، علاوة على أنه لم تكن لهم دولة فى فلسطين إطلاقا.

تستخدم هذه الحجج فى معرض إثبات أحقية الصهيونية فى القدس ونفى

هذه الأحقية للجانب الفلسطينى. ولو كان الأمر بهذه السهولة، لما بذلت الصهيونية جهدا لمحو الوجود الفلسطينى المؤسساتى من القدس. فالعواصم تمثل مركزا لحركة عمرانية واسعة النطاق يقوم أو يزول، وفقا لمحددات بعينها؛ وهو الأمر الذى توافر للقدس فلسطينيا على نحو غير متعمد، بحكم انتخاب طبيعى بين مدن فلسطين كما سوف نلاحظ لاحقا.

بيد أنه حتى لو كانت القدس هى المدينة التى وقع عليها الفلسطينيون لتكون عاصمتهم قديما أو مستقبلا لكونها مركزا روحيا فى الأساس؛ فإنه لا غبار عليهم فى هذا التوجه، لأن الحركة الصهيونية الاستعمارية ذاتها تؤسس ادعاءها لمركزية المدينة فى مشروعها على هذا الأساس برغم أسطوريته، كذلك فإن الخيار الفلسطينى يتسق وحق تقرير المصير، علاوة على أسانيد التاريخ والواقع.

ينتمى الطرح الصهيونى على كل حال، إلى عقائد التجمعات الاستيطانية التى تعطى لنفسها حق تفسير نشأة الدول والعواصم والمؤسسات، وفقا لأهواء اصطناعية منطلقة من فلسفتها العنصرية.

من السهل جدا مقارعة الطرح الصهيونى تجاه القدس بالاعتماد على الشرعية الدولية وما قررته للمدينة من وضع مميز. فهذا الطرح يجافى ابتداء التكييف الدولى لمكانة القدس[٤].

لكن ما دمنا بصدد بيان زيف حجية الطرح الصهيونى، فلنتأمل بعض حيثيات صحة الدفع بمركزية القدس بالنسبة للطرف الفلسطينى، حين نشأت دولة إسرائيل، وقد وردت هذه الحيثيات على لسان محايد.

ففى ٥ من يوليو ١٩٤٨، أرسل «موشى شاريت» وزير خارجية إسرائيل

إلى الوسيط الدولى « برنادوت » ، محتجا بأن حكومة إسرائيل شعرت بالامتهان البالغ بسبب اقتراحكم الخاص بمستقبل القدس ؛ ذلك الاقتراح الذى نرى فيه شرا مستطيرا ، ففكرة أن تسليم القدس للعرب ، يمكن أن تساعد على تسوية سلمية لا تجول بالخاطر إلا إذا تجاهل المرء تاريخ المشكلة وحقائقها ، وهى الروابط التى تربط اليهود بالمدينة المقدسة ، والدور الفريد الذى قامت به القدس فى ماضى اليهود وحاضرهم . فما كان من برنادوت إلا أن رد فى اليوم التالى مباشرة : « تقع القدس فى قلب ما يجب أن يكون إقليما عربيا فى أى مشروع لتقسيم فلسطين ، وأية محاولة لعزل هذه المنطقة سياسيا أو بغير ذلك عن الإقليم المحيط بها ، تثير مصاعب جمة . هذا بالإضافة إلى أننى ، مع إدراكى الكامل لما تثيره القدس من أهمية لدى الطائفة اليهودية بفلسطين ، لأسباب تاريخية وغيرها ، فإنه يلاحظ أن أحدا لم يفكر فى أى وقت بإدخال القدس فى الدولة اليهودية ، ولذلك فإن مركز هذه الدولة لا يكون قد مسه شىء »[٥] .

الحق أن هذا التوصيف الدقيق لمكانة القدس عربيا ويهوديا ، الذى قدمه برنادوت باقتضاب ، يثير عشرات المواقف والقرارات المؤكدة له . ومع ذلك هناك مدخل آخر للتعامل مع الرواية الصهيونية حول المدينة ، لاسيما ذلك الشطر الذى يدعى أنها كانت مجرد مركز روحى لدى العرب ، بلا أية دلالات سياسية .

لقد كانت القدس على امتداد تاريخها مركز فلسطين وحاضرتها الأولى ، بالمعانى والمضامين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، علاوة على أهميتها الدينية . وقد أشار برنادوت نفسه إلى ذلك الدور المؤسساتى المركزى ، حين ذكر فى رسالته المشار إليها أن « أية محاولة لعزل هذه المنطقة سياسيا أو بغير ذلك عن

الإقليم المحيط بها (العربى الفلسطينى) تثير مصاعب جمة » .

هناك إمكانية لتقديم حيثيات كثيرة لهذه المقولة بمراجعة المسار التاريخى لموقع القدس على أنه يمكن ، اختصارا ، الاجتهاد فى الأمر منذ المرحلة النهائية للعهد العثمانى ومرحلة الانتداب البريطانى ؛ أى تلك المراحل التى تبلورت فيها شخصية فلسطين الإقليمية بمعزل نسبى عن محيطها العربى . فحين كانت فلسطين جزءا من كل إقليمى أكبر ، كانت القدس مركز هذا الجزء وقلبه . وفى منتصف القرن التاسع عشر كانت متصرفية القدس تمتد على نحو ٨٠٪ مما عرف لاحقا بفلسطين الانتدابية ، وتمتعت بحكم ذاتى ضمن الدولة العثمانية صاحبة السيادة ، وبذلك تشكلت للمتصرفية شخصيتها الخاصة . وكانت القدس أبرز ملامحها[٦] ، وقد استحقت المدينة ذلك الموقع ليس فحسب لكونها صاحبة مقام دينى رفيع ، بل كذلك لأنها استقطبت الحركة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية الثقافية والسياسية فى محيطها الفلسطينى ، وكانت محور مؤسسات هذه الحركة .

عرفت فلسطين الطباعة للمرة الأولى فى القدس منذ منتصف القرن ١٦، وحين أنشأت الإرساليات الأجنبية أول مطابعها فى منتصف القرن ١٩، وجدت أن القدس هى أنسب المدن التى يمكن لهذه المؤسسات أن تبث إشعاعها منها[٧] . ولم يكن ذلك الخيار مستحدثا بل مكملا متسقا مع وضع المدينة فى النشاط الفكرى والأدبى .

طوال العهود الإسلامية ظلت القدس منارة عامرة بالحياة العلمية والفكرية والأدبية على نحو متميز ، مقارنة بغيرها من مدن فلسطين . وكانت خزانة

المسجد الأقصى من أشهر المكتبات العامة فى بلاد الشام. فقد ضمت نحو عشرة آلاف مخطوط ومطبوع، وكان بها قبل ١٩٤٨ عدد كبير من المكتبات العامة والخاصة (قدره البعض بـ ٤٩ مكتبة)، تأسس أولها عام ٥٥٨م وهى مكتبة «القدسى المخلص»، وآخرها تأسس عام ١٩٤٤ وهى مكتبة قلم المطبوعات بحكومة فلسطين، وذلك علاوة على مكتبات الخليلى (١٧٢٥)، القديس جورج (١٨٩٠)، الأثرية الإنجيلية الفرنسية (١٨٩٠)، الخالدية (١٩٠٠)، المدرسة الأمريكية للأبحاث الشرقية، (١٩٠١)، المعهد الألمانى الإنجيلى (١٩٠٢)، الكلية العربية، مدرسة الآثار البريطانية (١٩٢٠) المتحف الفلسطينى (١٩٢٨).

من المكتبات الخاصة التى أثرت الموقع الثقافى للمدينة ما تضمنته خزائن آل الحسينى والجوهرى والخالدى والريدى والترجمان والداودى والنشاشيبى[٨]، وبصفة عامة فإنه بين عشرين مكتبة عامة وخاصة وردت فى الموسوعة الفلسطينية فى فلسطين عن مرحلة ما قبل ١٩٤٨، نجد أن القدس وحدها حوت ثلاث عشرة منها[٩].

إن مركزية القدس الدينية والإدارية والسياسية والاقتصادية أهلتها لكى تصبح محور المؤسسات والحياة الصحفية فى فلسطين، منذ نهاية العهد العثمانى حتى الوقت الحاضر. ففيها صدرت أول الصحف الفلسطينية الرسمية والأهلية الصحفية. وفى عام ١٩٠٨ وحده صدرت فى فلسطين ١٥ صحيفة ومجلة، كان ١٢ منها فى القدس بنسبة ٨٠٪. ومن بين ٢١٧ مطبوعة صحفية عرفتها فلسطين بين عامى ١٨٧١ و ١٩٦٨ اختصت المدينة بـ ١٠٦ منها، بنسبة

تقترب من ٥٠٪[١٠] وقد تنوعت تلك الصحف، فضلا عن عدد من المجلات المتخصصة، بين السياسية والأدبية والدينية والاقتصادية والعلمية[١١]. ويذكر أن مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى لم تشهد صدور أية صحيفة عبرية فى القدس، لعدم وجود من يكترث بها أصلا[١٢].

مما ساعد على انتشار الصحافة فى القدس نشوء مؤسسات الطباعة الخاصة، واتصال تطور هذه المؤسسات بالعمل الصحافى، فكثير من الصحف كانت لها مطابعها[١٣] وكان طبيعيا فى هذا السياق أن تتبوأ المدينة موقع الصدارة فى اغتنائها بالمؤسسات الثقافية والفكرية الأدبية، لكنها تميزت أيضا عن غيرها من عواصم الجوار وحواضره. ويذكر «خليل سركيس» - أحد أدباء الشام فى مطلع القرن - معلقا على زيارة له إلى القدس عام ١٩٢٠: «وقد سرنى من القدس الشريف أن فيها (جامعة للأدباء) لم أوفق إلى مثلها فى دمشق أو حيفا؛ ففيها ليوث الأدب، يأوون إلى عرين خاص يتهيبه من لم يكن فى طبقتهم. وبلغ إعجابى بمجلسهم أننى كنت أول من حضر وآخر من انصرف»[١٤].

وفى القدس تأسست لجنة الثقافة العربية فى فلسطين، بهدف خدمة الثقافة العربية فى فلسطين بمختلف الوسائل. وقامت هذه بتنظيم محاضرات ثقافية وأول معارض للكتب فى البلاد[١٥].

على الصعيد الاقتصادى، لم تكن القدس منطقة إنتاج زراعى وصناعى مميزة عن غيرها من مناطق فلسطين، لكنها استحوذت على موقعها الريادى من خلال إدارتها لأسواق التجارة والحركة الاقتصادية الداخلية والخارجية.

ساعد على ذلك أن المدينة كانت مركز الحكم والإدارة، وفى عهد

الانتداب ، كان يعيش فيها عشرة آلاف موظف حكومى ، ينفقون رواتبهم فيها ، بالإضافة إلى المؤسسات الأجنبية التى اتخذت منها مقرا لها فى فلسطين . كما أن استقطابها للمؤسسات والحركة السياحية والعلمية منحها مصادر للدخل والثراء ، حتى إن « عارف العارف » ذكرها واصفا حالتها الاقتصادية أواخر العهد العثمانى ومدة الانتداب بقوله : « والتجارة رائجة فى القدس ، وفيها تجار يملكون ثروات طائلة ، وما عرف هؤلاء الركود سوى مرة أو مرتين خلال ثلاثين سنة »[١٦] .

اتساقا مع هذا التراكم المؤسساتى فى هذه المجالات وكذلك فى المجالات الأخرى ، كان من الطبيعى تماما أن تستحوذ القدس على مؤسسات الحقل السياسى . وندرك ذلك من مؤشرات نهاية العهد العثمانى ومرحلة الانتداب . ففى أول انتخابات لمجلس المبعوثان العثمانى (النواب) عام ١٨٧٦ كان الممثل الوحيد لفلسطين من القدس (يوسف ضيا الخالدى) ، وكان يلقب بمبعوث القدس الشريف ، وكأن المدينة كانت تختصر فلسطين بمجملها . وفى انتخابات ١٩٠٨ اختصت القدس بثلاثة من مندوبى فلسطين الخمسة ، وكان لها اثنان من خمسة مندوبين عن فلسطين فى انتخابات ١٩١٢ ، وثلاثة من ستة فى انتخابات ١٩١٤ . وفى هذه الانتخابات الأخيرة (١٩١٤) دفع الصهاينة بمرشح يهودى منافس هو « دانيال إبرافيا » ، إلا أنه فشل فشلا ذريعا بناء على خلفية ضعف المؤسسات اليهودية وضعف الوجود والنفوذ اليهودى فى المدينة[١٧] .

يعبر هذا التمثيل المميز للقدس ضمن الحصة الفلسطينية فى مجلس المبعوثان ، عن المعنى المركزى للمدينة فى عهد لم تكن فيه فلسطين كيانا مستقلا

بذاته على النحو الدارج الآن لمفهوم الدولة . وقياسا على حالات أخرى فى أقاليم أخرى خضعت للظروف والمحددات السياسية نفسها ؛ يصعب التشكيك فى صدق القول بأن القدس كانت عاصمة فلسطين . ومن المفارقات ذات الدلالة ما ورد فى مذكرات أحمد الشقيرى مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو من أبناء عكا ، إذ يروى الرجل أنه أثناء تلمذته الأولى فى عكا وجه سؤالا مع أقرانه فى عام ١٩١٩ إلى معلم الجغرافية ، عن عاصمة فلسطين ما دام لكل دولة عاصمة ، وكانت الإجابة : إن القدس هى عاصمتنا[١٨] .

لقد فهم أهل فلسطين ، ومنهم معلم الشقيرى صغيرا ، أن القدس هى العاصمة بمحض البداهة والفطرة وانسجاما مع موقعها السياسى لا الدينى وحده . ولم يتغير هذا الاعتقاد ، وهو صحيح تماما ، سواء تقلصت حدود فلسطين أم تمددت ، وسواء تحررت أم اغتصبت . وهى برواية أهل فلسطين وحكم الواقع أهم مدن فلسطين ، وكفى لأية مدينة أن تكون الأهم فى إقليمها لكى تكتسب مكانة العاصمة بالفعل أو بالقول أو بهما معا .

من المعروف أن سلطة الانتداب البريطانى كرست مكانة القدس بصفة رسمية بوصفها عاصمة لفلسطين باعتراف دولى ؛ فقد اتخذت منها هذه السلطة مقرا لحكومتها وإدارتها المركزية سياسيا وإداريا . ومن المعروف أن سكان القدس والمجتمع العربى الفلسطينى بعامة استمروا يتعاملون فى حياتهم ووظائفهم مع المدينة بهذه الصفة[١٩] . لكن أهداف الانتداب حددت سلوكا معينا لهذه السلطة تجاه الوضع السياسى للمدينة . وبإيجاز ، راح هذا السلوك يتحرك فى ضوء إقامة وطن قومى لليهود تكون للقدس فيه مكانة خاصة أيضا .

حتى لو لم يكن تهويد القدس هدفا مباشرا للانتداب ، فقد توخى الجانب الصهيونى هذا الهدف ، وكانت سيطرة العناصر الصهيونية على المؤسسات الفاعلة فى إدارة الانتداب سبيلا مناسبا لتسهيل هذه المهمة ؛ فمنذ البداية حرص المندوب السامى البريطانى على الاستعانة بجهاز مدنى ، جعل على رأس فروعه الرئيسية من يحملون الجنسية البريطانية ، وكانوا إما من اليهود الصهاينة أو من البريطانيين الحريصين على تنفيذ وعود بريطانيا لليهود والصهاينة فى فلسطين[٢٠] . وفى الوقت نفسه ، لم يجد الانتداب البريطانى له مصلحة فى تقوية ساعد المؤسسات الفلسطينية الذاتية ، ولا مصلحة فى تطوير مركز القدس بوصفها عاصمة لفلسطين وفق رؤية الجانب العربى الفلسطينى . ومنذ بداية هذه المرحلة المفعمة بجذور المأساة الفلسطينية راح موظفو الانتداب يكيلون الضربات للتطور المؤسساتى الفلسطينى فى القدس ، على أساس أن هذه العملية ستجد صداها فى كل أنحاء فلسطين ، كما مضى هؤلاء فى تسهيل عملية تحويل القدس إلى مدينة مركزية فى المشروع الصهيونى .

مع ذلك ، ظلت المدينة طوال هذه الفترة مركز قيادة الحركة الوطنية السياسية الفلسطينية ، ومنبع إفراز مؤسساتها الكبرى اجتماعيا واقتصاديا وفكريا . ولقد حدث ذلك فى ظروف غير مواتية ورغما عن محددات شديدة القسوة ، فكانت القدس مقر المجلس الإسلامى الأعلى ، ودار الإفتاء ، واللجنة التنفيذية العربية ممثلة الشعب الفلسطينى (١٩١٩ - ١٩٣٤) ، واللجنة العربية العليا وريثة اللجنة التنفيذية (١٩٣٦ - ١٩٤٦) ، والهيئة العربية العليا (حتى قيام حرب ١٩٤٨) .

حين تأسست الأحزاب العربية الفلسطينية بدءا من عام ١٩٣٤، كانت القدس المقر الرئيسى لثلاثة منها، حيث أقام رؤساء هذه الأحزاب (العربى بزعامة جمال الحسينى، والدفاع بزعامة راغب النشاشيبى، والإصلاح بزعامة حسين فخرى الخالدى)[٢١].

تجدر الإشارة إلى أن هذه الريادة المقدسية للمؤسسات السياسية الفلسطينية، بدأت منذ باكورة عهد الانتداب، بل قبل أن يبدأ الانتداب رسميا عام ١٩٢٢. لقد استحقت المدينة موقعها من خلال ترشيح شعبى، وجاءت اختيارات الأطر السياسية الجامعة المذكورة موافقة لهذا الاستحقاق. فعندما تجمعت الأنباء عن مؤتمر السلام فى باريس (مارس ١٩١٩)، وإمكانية عرض المشكلة العربية عليه، ازدادت الرغبة الفلسطينية، لاسيما بين العناصر الشابة النشطة فى توحيد كلمة فلسطين، فى إعلام المؤتمر بها، واتجهت الأنظار إلى توحيد ما عرف بالجمعيات الإسلامية المسيحية، التى انتشرت على الصعيد الشعبى فى كبريات المدن الفلسطينية فى جمعية واحدة، وانعقدت النوايا على وضع برنامج فلسطينى شامل يعرض على المؤتمر. وكانت النتيجة أن تشكلت الجمعية الإسلامية المسيحية الفلسطينية، واختيرت القدس مركزا ومقرًا لها.

فضلا على النص على أن يكون مقر الجمعية الموحدة فى القدس، جرى حسبان الجمعيات الأخرى فى المدن الفلسطينية فروعا لهذه الجمعية الأم، كما اختصت القدس وحدها بأربعة أعضاء ممثلين لها فى هذه الجمعية، متميزة بذلك عن بقية الجمعيات الفرعية، التى كان لها حق التمثيل بعضوين فقط[٢٢]، وكان ذلك مقصودا لتأكيد زعامة القدس.

عقدت الجمعيات الإسلامية المسيحية بين يناير ١٩١٩ ويونيو ١٩٢٨ سبعة مؤتمرات ، كانت زعامتها بين يدى قيادات القدس . وفى المؤتمر الرابع (٢٩ من مايو - ٤ من يونيو ١٩٢١) اقترح إسناد الرئاسة الدائمة للسيد « موسى كاظم الحسينى » والنيابة للسيد « عارف الدجانى » وكلاهما من القدس ، فووفق على ذلك بحسبان « أن القدس هى مركز الرئاسة العليا »[٢٣] . علما بأن « موسى كاظم الحسينى » كان رئيس اللجنة التنفيذية العربية (أو الفلسطينية) حتى وفاته عام ١٩٣٤، وأن المؤتمرات المشار إليها كانت الإطار البديل للمجالس النيابية المعروفة[٢٤] .

من الواضح أن مؤسسات القدس تمتعت باستقرار فى مكانتها المركزية فى العقل السياسى الفلسطينى ، بغض النظر عن الأطر التى توالت على القيادة بمستوياتها العليا وقواعدها الشعبية ، فحين عز عقد المؤتمرات الوطنية أو إحياؤها فى أجواء التشاحن الفلسطينى - البريطانى / الصهيونى ، فرض الأمر الواقع ، وضرورات إيجاد البديل ، الدعوة إلى كيان تمثيلى آخر . وكان ذلك هو « اللجان الشعبية » ومندوبوها ، ومن جديد كانت القدس هى مقر أول مؤتمر عام لهذه اللجان فى ٧ من مايو ١٩٣٦، وهو المؤتمر الذى قرر بالإجماع إعلان الامتناع عن دفع الضرائب فى سياق الإضراب الشهير عام ١٩٣٦. وقد صدرت إحدى الصحف آنذاك تحمل عنوانا موحيا : « أعظم اجتماع عرفته فلسطين فى تاريخ جهادها القومى ، يمثل جميع طبقات السكان العرب »[٢٥] .

فى معرض ملاحظة مركزية القدس فى قيادة السياسة الفلسطينية لهذه المرحلة ، يلفت النظر أنها كانت :

• المقر الدائم للمؤتمر الإسلامى الأول (١٩٢٨) الذى حضره ٧٠٠ مندوب من جميع أنحاء فلسطين والدول العربية المجاورة ، برئاسة مفتى فلسطين « محمد أمين الحسينى » . وقد تقرر فى هذا المؤتمر تشكيل جمعية حراسة الأقصى والأماكن المقدسة ، وتقرر أيضا أن يكون مقرها القدس ، ويكون لها فروع فى جميع أنحاء العالم الإسلامى والمهاجر .

• مقر المؤتمر الإسلامى العام الثانى (ديسمبر ١٩٣١) . وجاء تتويجا لزعامتها ، وانطوى على ما يشبه البيعة لمركزية هذه الزعامة على مستوى العالم الإسلامى ، كما حمل شعارات أبرزها « تأسيس جامعة إسلامية فى بيت المقدس » .

• مقر صندوق الأمة (تأسس ١٩٣٢) لإنقاذ أراضى فلسطين من الغزو اليهودى .

• مقر اللقاء بين أعضاء لجان التحقيق الدولية والقيادات الفلسطينية .

• مقر قيادة قوات الجهاد المقدس (١٩٤٧)[٢٦] ، التى مثلت الذراع العسكرى لحكومة عموم فلسطين لاحقا .

لقد أثبتت دراسات النخبة الفلسطينية السياسية لمرحلة الانتداب ، أنها تكونت من مائة شخص من القيادات والمسئولين فى المؤسسات ذات الصلة ، وأن هذه القيادات هى التى شاركت فى صنع القرارات السياسية باسم الشعب الفلسطينى فى تلك المرحلة . وإذا تحرينا مكانة القدس فى هذا السياق وقفنا عند الحقائق الرقمية الآتية :

* ولد فى مدن فلسطين ٧٩٪ من القيادات المذكورة، وحازت القدس وحدها على ٢٢٪ بالنسبة لمكان ولادة الزعماء.

* كانت القدس هى مكان الإقامة الرئيسى فى مرحلة الانتداب لرجال النخبة، وذلك بنسبة ٣٥ فى المائة من محل إقامة مجموع أعضائها[٢٧].

لكى نقدر معنى هذا العنصر الأخير - الإقامة فى القدس - ودلالته على محورية المؤسسات السياسية بالمدينة، فى عملية صناعة القرار السياسى الفلسطينى، نلاحظ أن سكان القدس العرب بلغوا عام ١٩٣١ نحو ٤٠ ألف نسمة من بين نحو ٨٥٢ ألفا هم مجموع سكان فلسطين العرب. وهكذا كان يفترض أن تحظى القدس بما لا يزيد عن ٤,٦ فى المائة من مجموع القيادات الفلسطينية، بالنظر إلى معدلات السكان. وبالنسبة لسكان المدن كان يفترض أن تحظى القدس بنسبة ١٥,٢٤ فى المائة، لكن نسبة النخبة فيها كانت ٣٥ فى المائة.

يعلق أحد الباحثين على هذه النتيجة بأنه «... ليس من الغريب أن نكتشف أن مدينة القدس كانت بين كل مدن فلسطين الأكثر تمثيلا فى القيادة الفلسطينية ... فإذا أخذنا الأهمية التقليدية الفائقة لبيت المقدس للعرب والمسلمين والمسيحيين، وكذلك كونها عاصمة فلسطين، فإن المرء يصبح قادرا على تفهم هذه الحقيقة، ولا يفاجئه أن تقدم المدينة أكثر من ثلث أعضاء القيادة ...»[٢٨]. ولكن هناك تفسيرا معقولا آخر لدور بيت المقدس القيادى، فهى «لم تكن فقط عاصمة فلسطين، وإنما أيضا موطن العائلات الفلسطينية الكبرى، التى تصدرت العمل السياسى، وقد جعلها ذلك تشكل مركز الثقل السياسى ...»[٢٩].

كما أشرنا ، يتسق هذا المركز وموقع المدينة بالنسبة للمؤسسات الفلسطينية النوعية غير السياسية . وبلغة الأرقام ، كانت المدينة حتى ١٩٤٨ تستحوذ على النصيب الأوفر من هذه المؤسسات ، مقارنة بمجموع ما توافر منها فى جميع أنحاء فلسطين ، فقد كان فى المدينة ٣٣ جمعية من ٢٦١ جمعية منتشرة فى القطاع العربى ، و ٥ روابط من ٢٨، و٣٠ مطبعة من ٩٨، و ٣٠ ناديا من ١٦٣، ومعظم المكتبات الخاصة ودور النشر والصحف و ١٢ مستشفى من ٤٢، و٤ مدارس ثانوية خاصة من ١١ [٣٠] . ومؤدى هذه النماذج الممثلة لحجم المؤسسات المقدسية ، أن المدينة كانت تقوم بوظائف حيوية فى الحياة الفلسطينية عموما ، وربما كانت الوظيفة السياسية للمدينة مبررة تماما بالنظر إلى أدوارها الأخرى .

ثانيا : تطور المؤسسات الصهيونية : محاولة لصناعة عاصمة :

كان استحواذ القدس على المؤسسات الأولى والمركزية بالنسبة للجانب الفلسطينى ، أحد أهم مصادر احتفاظ المدينة بموقعها خلال حقبة التحول الكبرى فى مرحلة ما قبل النكبة والانتداب البريطانى ، لكن السياسة الانتدابية المتحالفة مع الحركة الصهيونية ، كان لها رأى آخر ، فقد سعت إلى ما يحجب هذا الموقع .

علينا أن نتوقع ذلك من الناحية المنطقية فضلا عما أثبتته الوقائع . فحجب التطور الاجتماعى الاقتصادى والسياسى عن عرب فلسطين ، كان يستدعى بالضرورة إزاحة مكانة القدس فى قلب الحياة الفلسطينية . ولا يتأتى ذلك بغير إعاقة التطور المؤسساتى العربى فى المدينة . ومؤدى هذا ، أن مجرد صيانة مركزية

القدس (ناهيك عن تطويرها) فى مناحى الحقيقة الفلسطينية عموما ، قد تم تحت ضغط شديد من التحالف البريطانى الصهيونى ، خصوصا أن الحركة الصهيونية راحت تزاحم المجتمع الأصلى فى القدس ، ضمن عملية مزاحمة أكبر فى مختلف أنحاء فلسطين .

فى أثناء تلك المرحلة التأسيسية للمشروع الصهيونى ، لم يطالب الفلسطينيون بالقدس عاصمة لبلادهم المستقلة أو الموحدة مع المحيط العربى ، فقد كانوا كما ألمحنا ، ينظرون إلى المدينة بوصفها عاصمة لهم على نحو تلقائى . وبحكم متابعتهم لنمو الكيان الاستيطانى الصهيونى ، كانوا يتأملون تطور مدينة تل أبيب بوصفها مركز الحركة اليهودية الصهيونية فى فلسطين ، وكان ذلك يعنى أنه إذا لم يقدر لهم اجتثاث هذه الحركة ومشروعها ، وهذا عين مطلبهم ، فإن الفلسطينين قدروا أن القدس لا يمكن ولا ينبغى لها ، أن تكون فى داخل صورة الكيان الصهيونى بأى حال .

بهذا الخصوص ، ثمة رواية موحية لأحد الكتاب الإسرائيليين ، وذلك بغض النظر عن مدى صدقها . يقول « شبتاى تيبت » فى ترجمته لحياة بن جوريون – أحد أهم مؤسسى الكيان الاستيطانى الصهيونى : « تحدث الزعيم الإيطالى موسولينى مع حاييم وايزمان (الزعيم الصهيونى) فى فبراير ١٩٤٣ قائلا : عليكم إقامة دولة يهودية . لقد تكلمت مع العرب بهذا الشأن . وأعتقد أن القدس تعترض أى اتفاق . فالعرب يقولون : إن اليهود يجب أن يتخذوا تل أبيب عاصمة لهم »[٣١] . ويستلهم من هذه الرواية تمسك الجانب العربى الفلسطينى بالقدس ، واستبعاد أن تكون مركزا للكيان الصهيونى حتى فى حال التوصل إلى

تسوية ما .

لكن الرواية ذاتها تتسق مع بيان مكانة تل أبيب ومؤسساتها فى تاريخ تطور الكيان الصهيونى الاستيطانى ، فهى أول مدينة يهودية أقيمت فى فلسطين ، بعد أن كانت مجرد حى تابع لمدينة يافا الفلسطينية . وطبقا للمصادر الصهيونية ، فقد كان لتل أبيب مكانة خاصة فى تاريخ الحراسة والتوطن فى فلسطين ، وكانت منذ نشأتها عاصمة يهودية «على الطريق» ، وكانت المركز الاقتصادى والتجارى والصناعى والثقافى والاجتماعى لليهود ، وصدرت فيها جميع الصحف اليهودية ، وفيها دور النشر المهمة والفرق المسرحية والمسارح اليهودية ، ومراكز الحركات السياسية والأحزاب والنقابات ومختلف المؤسسات[٣٢] . وتؤكد المصادر العربية هذه البيانات ، مضيفة إليها أن تل أبيب كانت قبل ١٩٤٨ أكبر تجمع استيطانى ، وأن سبع سكان إسرائيل حتى ١٩٧٠ كانوا يقيمون فيها[٣٣] .

مع ذلك ، تطلعت الحركة الصهيونية إلى القدس ، ومثلما سعت لاصطناع تل أبيب ، عملت على تصنيع القدس عاصمة لكيانها ، بزعم الروابط التاريخية والدينية اليهودية بها . ولم يكن ذلك الاختيار موفقا من الناحية الجغرافية والسياسية والإدارية والاستراتيجية ، وهى النواحى الأساسية فى نشوء العواصم ، فقد كانت المدينة تقع فى بقعة هامشية بالنسبة لجسم الكيان الصهيونى الاستيطانى ، بالنظر إلى هذه النواحى ، ولم تكن مركز مؤسساته الحيوية ، كما أشرنا[٣٤] .

إن أحد التفسيرات الرائجة لهذا الاختيار ، بجانب الادعاء بالأهمية

التاريخية والدينية للمدينة ، أنها تقع فى مركز يسمح لها بأن تكون رأس حربة متقدما تجاه نوايا التوسع الصهيونى نحو الشرق . وقد تحقق شيء من هذا الهدف باستكمال احتلال فلسطين عام ١٩٦٧، حين أضحت المدينة فى مكان متوسط من جغرافية الكيان الاستيطانى الصهيونى الموسع[٣٥] ، تماما كما كان مركزها بالنسبة لفلسطين .

مثلما اتبعت الحركة الصهيونية منهجية التدرج فى الزحف الاستيطانى ، فعلت ذلك بالنسبة للقدس . ويبدو أن تعرّف الآلية التى قامت من خلالها تل أبيب ، بداية من حى ضئيل بضواحى يافا ، وصولا إلى حالة من التمدد التى تمكنت من ابتلاع مدينة يافا ذاتها لاحقا - هذا التعرف مهم لفهم الآلية التى قام الصهاينة باتباعها إزاء القدس . ذلك لأن الأصل فى التمدد اليهودى خارج أسوار المدينة ، ثم التوغل نحو المدينة العربية ، كان مجرد حى سكنى أقيم غربى بوابة يافا بالقدس . ولم يكن المقصود بمنح قطعة الأرض التى سمح بها لليهود بفرمان سلطانى ، إقامة هذا الحى السكنى ، بل كان التصريح الذى منحه السلطان للبريطانى اليهودى « مونتيفيورى » بغرض إقامة مستشفى[٣٦] ، لكن الصهيونية تدرجت فى زحفها نحو القدس ، حتى أصبحت تطالب بها كاملة فى عهود لاحقة .

عند صدور تقرير لجنة بيل عام ١٩٣٧، انتقد الجانب الصهيونى إخراج القدس من الدولة اليهودية المقترحة فى التقرير ، وعدّوا أنفسهم قد أقاموا القدس الجديدة التى تمثل مركز الحياة اليهودية ، وتضم المؤسسات المركزية ؛ كالوكالة اليهودية ، والمجلس المحلى اليهودى فى فلسطين ، ودار رئاسة الربانيين ،

والجامعة العبرية، والمكتبة القومية[٣٧].

فى حقيقة الأمر، لم تكن هذه المؤسسات التى أرادت بها الحركة الصهيونية إثبات «مركزية» المدينة لليهود، إلا نتاج عهد الانتداب وتساهل حكومته مع الزحف الصهيونى نحو القدس، وفى مرحلة تالية، كانت نتاجا للسيطرة بالقوة العسكرية على المدينة.

لنتأمل أمثلة لهذا التمدد المؤسساتى: يتعلق أول هذه الأمثلة بالوضع الاقتصادى للقطاع اليهودى فى المدينة، الذى تطور من حالة تلقى الإعانات والصدقات (وفق نظام الحالوقاه)[٣٨]، على ضفاف المدينة وهوامشها، إلى السيطرة على مؤسسات ومواقع بالغة الاتساع والنفوذ. فَتَحْتَ مظلة الدعم والحماية الانتدابية تمكنت الأقلية اليهودية التى تجمعت على أرض فلسطين من تكثيف قوة اقتصادية كبيرة، وأسهمت حكومة الانتداب فى هذا الدعم عبر أشكال شتى: القوانين، اللوائح الجمركية، نظام الضرائب والمكوس، محاصرة الأنشطة الاقتصادية العربية، التسهيلات المالية.

فى هذا السياق، ما إن أوشك الانتداب على الرحيل، حتى كانت المؤسسات الصهيونية الاقتصادية هى الأعلى صوتا وسطوة، مقارنة بنظيراتها العربية الفلسطينية فى طول البلاد وعرضها. وما دمنا نتحدث عن القدس، فإنه من المناسب ملاحظة أن اقتصاد الصدقات اليهودى انتهى فى عام ١٩٤٧ فى هذه المدينة إلى تقديم صورة من الانقلاب الاقتصادى - إن جاز التعبير - لصالح الجانب الصهيونى.

ففى ذلك العام، كانت القدس تضم ٥١١٠ دكانا منها ٢٣١٢ للعرب

و٢٧٩٨ لليهود ، و ٤٤ فرنا ومخبزا امتلك اليهود ٣١ منها ، و ٢٤ محلا لبيع الدخان والتمباك ، لليهود منها ١٩، و ١٩ مصرفا ، منها ١٤ لليهود ، ولم يملك العرب سوى مصرفين اثنين . وكان لليهود أيضا ٢٥ محلا لبيع الكتب من ٩٩ محلا ، و ٣٠ محلا لبيع مواد البناء من ٤٢ محلا ، و ١٢٦ ورشة للخياطة من ٢٠٠ ورشة . وكان لهم أيضا ، أو أصبح لهم ، أغلبية الشركات العاملة فى المدينة ، و ٦٠ شركة لشراء الأراضى فى مقابل شركتين اثنتين للعرب ، و ٥٣ شركة لأعمال البناء والمقاولات فى مقابل شركة واحدة للعرب . كذلك امتلك اليهود بلا منافسة عربية ٣ شركات للسجائر و ٦ شركات للمنشورات العلمية والتدريس و ٨ شركات للأفلام والسينما[٣٩] .

المثل الثانى للتسلل الصهيونى المؤسساتى فى القدس ، بهدف تحويلها إلى مركز للحياة الاستيطانية فى فلسطين ، يتصل بتطور الجامعة العبرية بوصفها مثابة للتعليم اليهودى ونشر اللغة العبرية الدارسة ، ومن ثم نشر الثقافة الصهيونية . فقد تقدم « هرتزل » فى عام ١٩٠٢ باقتراح إلى السلطان عبد الحميد ، لإنشاء جامعة يهودية فى القدس ، وحاول تصوير الأمر وتزيينه ، ليبدو كأنه حرص من الزعيم الصهيونى على « تلقى شبان حكومة جلالته العلم فى البلاد ، بدلا من الخارج ، حيث يمكن أن يتعرضوا للغواية السياسية والأفكار الثورية ، وسوف تقدم الجامعة أفضل ما تقدمه الجامعات ومدارس التدريب المهنى والزراعة فى خدمة طلاب العلم والبلاد »[٤٠] . وقد رفض السلطان العرض الذى اضطرت الحركة الصهيونية إلى طيه إلى حين مواتاة الظروف .

جاءت الظروف المواتية مع مجيء الانتداب ، بل ومن قبل أن يتقرر الانتداب

البريطانى على فلسطين رسميا، فقد وضع حاييم وايزمان حجر الأساس للجامعة، بحضور الجنرال اللنبى فى ٢٤ يوليو ١٩١٨، أى قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى تماما ببضعة أشهر. ولشدة دهشة «اللنبى» من هذا العمل الصهيونى المبكر، استطلع رأى حكومته قبل السماح به، وكان أن تلقى أمرا مباشرا من الخارجية البريطانية بالموافقة على إقامة الجامعة فى القدس[٤١]. ولأن الحدث كان بالغ الدلالة فقد آثر الطرفان البريطانى والصهيونى القيام به على جرعات.

بدأت الجامعة بإنشاء مبنى كبير للمكتبة ثم أنشىء قسم خاص للدراسات الشرقية، ومعهد للميكروبات وآخر للكيمياء الحيوية، ثم تحول المعهدان إلى كلية للعلوم، ثم ألحق مستشفى روتشيلد فى القدس بالجامعة بصفته كلية للطب، ثم تحولت محطة التجارب الزراعية بالجامعة إلى كلية للزراعة، وقامت الجامعة بتوحيد معاهد العلوم اليهودية والدراسات الشرقية والآداب وتحويلها جميعا إلى كلية للآداب[٤٢]. وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة افتتحت فى أول أبريل ١٩٢٥، وأصر اللورد «بلفور» صاحب التصريح الشهير على حضور حفل الافتتاح بنفسه، رغم بلوغه فى ذلك الحين السابعة والسبعين من عمره[٤٣].

بهذه الإجراءات المتدرجة اكتملت إقامة الجامعة العبرية تحت حماية الانتداب، وبمرور الوقت تجاهل الجانب الصهيونى المسكنة والذلة التى صاحبت دعوته لإقامتها أواخر أيام الحكم العثمانى، وأصبح يطالب بالقدس محتجا بحجج كثيرة، منها أن له بها جامعة، وقد أقيمت الجامعة على أرض تابعة لضاحية جبل سكويس وهو موقع له مكانة استراتيجية أمنيا وسياسيا؛ لأنه يسيطر

على شمال المدينة ، ويشرف على القرى المجاورة فى وادى الأردن وجبال الأردن الغربية[٤٤] .

لم يدعنا « بلفور » نفسه نخمن الأسباب الحقيقية لاختيار هذا المكان ، فقد جاء فى كلمته التى ألقاها فى حفل الافتتاح أنه يأمل فى أن تصبح الجامعة « ... مركز إشعاع سياسى وقومى للحركة الصهيونية » ، حتى تعم منطقة الشرق الأوسط ، من سيناء إلى سوريا إلى شرق العراق أو إلى مدى أبعد من ذلك[٤٥] .

تقدم السياسة البريطانية الصهيونية تجاه « بلدية القدس » مثلا آخر لزعزعة الحقائق المؤكدة لمركزية المدينة فى الحياة الفلسطينية لصالح الجانب الصهيونى ، فقد كانت هذه البلدية إحدى أهم المؤسسات التى أخذت الطبيعة السياسية فى عهد الانتداب . وكان إذكاء المنافسة بينها وبين مؤسسات فلسطينية أخرى - كالمجلس الإسلامى الأعلى ودار الإفتاء - من آليات إضعاف هذه المؤسسات جميعا ، أما أهم الآليات الأخرى لإزاحة السيطرة العربية الفلسطينية على البلدية وتوسيع فرص النفوذ اليهودى الصهيونى ، فكانت الانتخابات البلدية وتعيين المجلس البلدى ، وتركيز الوجود السكانى اليهودى عبر الإقامة فيها ، وتغيير حدود المدينة .

وإيجازا ، نلاحظ أنه عند بداية الإدارة العسكرية لفلسطين (أواخر ١٩١٧ حتى ١٩٢٠) قامت السلطات البريطانية بحل المجلس البلدى للقدس وتعيين لجنة لإدارة البلدية ، أسندت رئاستها لعضو مسلم ، ينوب عنه عضوان من الطائفتين المسيحية واليهودية .

مع تطبيق الإدارة المدنية عام ١٩٢٠ ، أعيد تشكيل اللجنة ، وحل محلها

مجلس استشارى لإدارة البلدية ، يتكون من عشرة ضباط بريطانيين وأربعة من المسلمين وثلاثة مسيحيين وثلاثة يهود ، ثم استبدل بذلك المجلس مجلس آخر ، تكون من ١٢ عضوا ، نصفهم من العرب (أربعة من المسلمين واثنان من المسيحيين) ونصفهم من اليهود[٤٦] ، وهكذا ، تزايد النفوذ الصهيونى من عضو واحد فى المجلس البلدى ، إلى نصف المجلس .

لكن ذلك كله لم يكن كافيا ، فقد طالب الجانب الصهيونى برئاسة البلدية ، بوصف اليهود أغلبية فى المدينة . وكانت الهجرات اليهودية - بتواطؤ من سلطات الانتداب - بالإضافة إلى تغيير حدود البلدية ، لتضم الاستيطان اليهودى بالجوار بمساعدة بريطانيا ، قد ساعدت على هذه النتيجة[٤٧] ، ولأن رئاسة البلدية ظلت منذ الفتح الإسلامى للمدينة فى يد عربى مسلم (إذ كانت تعرف بالحسبة) ، فقد سعت السلطات الانتدابية إلى تسوية عدّتها منصفة ، فقامت عام ١٩٣٧ بتعيين موظف حكومى متقاعد فى هذا المنصب ، بعد أن نفت رئيس البلدية العربى المنتخب إلى سيشل . وعندما توفى الرئيس المعين عام ١٩٤٤ ، عينت نائبه اليهودى لبضعة أشهر ، وكانت تلك سابقة لم تحدث منذ دخول الإسلام للمدينة ، وهذا ما أدى إلى هياج الجانب الفلسطينى ، واستحدثت السلطات آلية أخرى ، هى أن يتناوب على رئاسة البلدية لمدة سنة شخص عربى ، يليه يهودى ، يليه شخص لا هو عربى ولا يهودى .

بهذه الطريقة الجهنمية ، ذهبت السلطات البريطانية بواحد من حقوق العرب فى المدينة ، وكرست النفوذ اليهودى فى واحدة من أبرز المؤسسات العربية الفلسطينية . وبالطبع لم يتجاوب العرب مع هذه التسوية ، فأعلن ممثلوهم فى

المجلس استقالتهم، مما اضطر حكومة الانتداب إلى تعيين لجنة من موظفيها البريطانيين لتعمل بصفتها مجلسا بلديا بالقدس، وتعيين أحد موظفيها المتقاعدين رئيسا لذلك المجلس[٤٨]، وقد كان هذا ما انتهى إليه وضع بلدية القدس عشية وقوعها تحت طائلة النكبة الوطنية الفلسطينية (١٩٤٨ - ١٩٤٩).

كأن مرحلة الانتداب وما عرفته من انحياز للجانب الصهيونى ونواياه تجاه القدس، أحدثت نقلة نوعية كبرى إلى الأمام بالنسبة لإمكان تحقيق هذه النوايا. ولا يدعو للدهشة فى هذا السياق أن يسعى الصهاينة إلى استقطاع المدينة المقدسة لأنفسهم، وتحويلها إلى مركز لمشروعهم الاستيطانى، عوضا عن مركزيتها فى حياة المجتمع الفلسطينى الأصل.

كانت الحركة الصهيونية تتأذى من كل المظاهر الدالة على أن القدس هى عاصمة فلسطين، حتى إنها احتجت على نفوذ المفتى محمد أمين الحسينى عبر المجلس الإسلامى الأعلى. وهناك من الصهيونيين من دعا صراحة إلى إنشاء مؤسسة يهودية منافسة لدور الإفتاء الفلسطينى فى القدس؛ ومن ذلك دعوة الكاتب الصهيونى، اتمار بن آفى فى مقالة له نشرتها جريدة «دوارها يوم» بعنوان موح هو «مفتٍ تجاه مفتٍ» فى ١٢ من يناير ١٩٣٢[٤٩]، وفيها عبر الكاتب عن حقده الشديد على النفوذ العالمى للحاج أمين الحسينى، ونبه إلى ضرورة قيام مجمع دينى يهودى كبير موازٍ فى القدس لدور المفتى الإسلامى، يتألف من كبار حاخامات اليهود.

لم يمتثل الفلسطينيون لمحاولة إعادة تصنيع القدس، كى توافق الطموح الصهيونى المدعوم بريطانيًا على نحو مباشر وغير مباشر. فكل مظهر من مظاهر

تلك المحاولة، جُوبه بمقاومة من الجانب الفلسطيني، وذلك في إطار المقاومة العامة للمشروع الاستيطاني الصهيوني. ولعلنا الآن نستطيع تقدير حجم الضغوط التي مارستها الحركة الصهيونية لتهويد القدس، وجرها عنوة إلى موقع القلب من مشروعها، ونستطيع أيضا تقدير المقاومة الفلسطينية لذلك الاتجاه، في ظل محددات غير مواتية. بيد أن الوقت وعوارض الصراع الصهيوني العربي ومحدداته، عملت جميعا تقريبا لصالح الجانب الصهيوني في صراعه ضد الوجود المؤسساتي الفلسطيني في القدس. وإذا كان سلوك سلطة الانتداب المنحازة للمشروع الصهيوني قد أثر على المكون الفلسطيني المؤسساتي في المدينة بالسلب، فقد تفاقم الأمر ضد هذا المكون من جراء حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ومعالم النكبة الفلسطينية.

لقد استولت إسرائيل على الشطر الأعظم من المدينة عام ١٩٤٨، وسيطر الأردن على الجزء المتبقي. وفي سياق عملية التحول الكبير في حياة فلسطين ووضع القدس؛ الجغرافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، تعرضت مؤسسات الجامعة الفلسطينية إلى التهميش، وفقدت المدينة بشكل مؤقت، على الأقل، وظيفتها المركزية.

رحل الكثير من أبناء النخب النوعية المقدسية عن المدينة، وراحوا يعملون في عواصم أخرى عربية وغير عربية، وانقطعت المدينة عن مجالها الحيوي الفلسطيني. وبعد أن أعلنت إسرائيل عن نقل عاصمتها، بشكل اصطناعي إلى الشطر الغربي من القدس في ١٩٤٨/١٢/١١، متوجة بذلك جهود نصف قرن من عمليات التسلل إليها، أردفت إجراءها بتسكين مؤسسات حيوية فيها،

قاصدة بذلك تأكيد مركزية المدينة بين يديها، ومنها مقر الكنيست وبعض الوزارات وكثير من المصالح الحكومية لرئاسة الشرطة والمؤتمر الصهيونى ومحكمة العدل العليا.

على الرغم من هذه المستجدات المحيطة، تمكن المقدسيون الفلسطينيون من إعادة جزء من مكانتها المؤسسية[٥٠]، واحتفظوا فى وعيهم مع بقية الفلسطينيين بهذه المكانة كاملة. فقد ظلت بالنسبة لهم عاصمة فلسطين المأمولة، وبالنسبة للمؤسسات التى تمكنوا من الاحتفاظ بها أو استحداثها - فى ضوء المستجدات - ظلت القدس مركز استقطاب، فمن بين ٧٩ جمعية خيرية كانت فى الضفة الغربية عام ١٩٦٦، ضمت القدس ٤١ جمعية بنسبة ٥٠ فى المائة[٥١]، كما كانت حتى عام ١٩٦٧ مقرا لـ ١٦ نقابة نوعية من ٤٠ نقابة هناك[٥٢]. وجاء فى إعلان النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين (١/ ١٠ / ١٩٤٨) فى المادة ١٥ أن «مدينة القدس هى عاصمة فلسطين، ويحق للوزارة - بموافقة رئيس المجلس الوطنى - اختيار مركز مؤقت للحكومة عند الضرورة ...»[٥٣]، وهو الأمر الذى تكرر فى ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الصادر عام ١٩٦٤، وإعلان استقلال فلسطين الصادر عن المنظمة عام ١٩٨٨.

عندما استكملت إسرائيل احتلال القدس عام ١٩٦٧، أصبحت المدينة فى موضع شديد الخطورة، من حيث قدرة الجانب العربى الفلسطينى على الدفاع عن وجوده المؤسساتى بها. لقد ابتعدت القدس كثيرا عن متناول السياسة الفلسطينية، بينما انطلقت يد إسرائيل بطلاقة شديدة، فى حربها ضد هذا الوجود وتكريس مؤسساتها الخاصة. وهى، فى هذه العملية، لم تعبأ بأى رد

فعل فلسطينى أو عربى أو دولى .

فى ظل عدم تكافؤ السيطرة على المدينة ، وضمور القدرة على العمل والبناء الفلسطينى ، أصبحت إسرائيل وحدها الطرف الأكثر تأهيلا لاستغلال عنصر الزمن[٥٤] . وكان تحركها سريعا . فقد أصدرت قرارا بضم القدس إليها فى ٢٧/ ٦/ ١٩٦٧، وقرارا آخر بحسبانها عاصمتها الموحدة الأبدية فى ٣٠/٧/ ١٩٨٠. وبين تاريخى هذين الإجراءين وبعدهما ، اتخذت ما لا حصر له من عمليات هدم المؤسسات الفلسطينية وإحلال المؤسسات الإسرائيلية محلها .

أغلقت إسرائيل البنوك العربية ودمجت البلدية الفلسطينية فى بلديتها ، وفرضت قضاءها الخاص ونفت القضاء العربى ، ومدت سيطرتها القانونية على مختلف مناحى الأنشطة والمؤسسات . وأصبح وجود أية مؤسسة غير يهودية أو إسرائيلية فى المدينة رهنا بإرادتها . ولم يستثن من هذا الهجوم المؤسساتى إلا بعض الجوانب الدينية . وبصفة عامة أثبتت الدراسات القانونية والسياسية أن الإجراءات التى قامت بها إسرائيل فى القدس ، لا تصدر إلا عن سلطة تمارس أعمال السيادة بوصفها صاحبة المدينة[٥٥] .

ولعل القانون المسمى « قانون التنظيمات القانونية والإدارية لسنة ١٩٦٨» الذى أصدرته إسرائيل فى ٢٣/٨/ ١٩٦٨، يلخص الموقف الإسرائيلى تجاه المؤسسات العربية الفلسطينية فى المدينة .

وقد نص القانون على[٥٦] :

١ – أن يحصل كل عربى سواء كان صاحب عمل أو مهنة ، وكان يمارس عمله بموجب رخصة أو إجازة حسب القوانين الأردنية ، على رخصة جديدة

بموجب القوانين الإسرائيلية خلال ستة أشهر (ضمت هذه الفئات فى حينه نحو ٥٠٠٠ شخص) .

٢ - كل شركة قائمة فى القدس ، مسجلة بموجب القانون الأردنى ، عليها إعادة تسجيل نفسها بموجب القانون الإسرائيلى (شملت هذه العملية فى حينه أكثر من ١٨٠ شركة) .

٣ - كل الأطباء والمهندسين والمحاسبين وأصحاب المهن الحرة فى القدس عليهم تحصيل إجازاتهم ، بموجب الأنظمة الإسرائيلية ذات الصلة .

٤ - كل المحامين العرب فى القدس ، الذين يقيمون فيها ، تمت إعادة تسجيلهم فى نقابة المحامين الإسرائيلية (هكذا حتى دون طلب المحامين) .

٥ - كل صاحب امتياز أو علامة تجارية أو اختراع ، كان مسجلا لدى الحكومة الأردنية فى القدس ، عليه إعادة تسجيل هذه الأمور لدى السلطات الإسرائيلية للمدينة ، بموجب القوانين الإسرائيلية .

٦ - يتعرض كل من لا يقوم بالأمور السابقة للغرامة والمنع من العمل (ومن ثم كان يتعين عليهم الانصياع لهذا القانون أو التشرد أوالنزوح عن المدينة) .

لقد صدرت عشرات القوانين المتعلقة بتأكيد تدمير البنية المؤسساتية العربية الفلسطينية فى القدس ، وإطلاق عمليات الإحلال المؤسساتى الصهيونية البديلة ، وهو أمر أصاب كل ما يمكن أن يطلق عليه مؤسسة ، حتى بالمعنى المجازى (كالأسرة) ، لكن هذا القانون ظل عمدة الإجراءات اللاحقة مع الإضافات والشروح التى تستدعيها حاجة تطبيق الهدف الصهيونى الأصلى ، وهو إثبات

وحدة المدينة عاصمة أبدية لإسرائيل .

ثالثا : نماذج الصراع وأدواته :

يمكن تصنيف عملية تدمير المؤسسات الفلسطينية فى القدس ضمن أدوات تهويد فلسطين عموما . وفى الوقت نفسه ، فإن هذه العملية ذاتها لها أدواتها ومداخلها المميزة داخل الاستراتيجية الصهيونية العامة ، لتهويد فلسطين بعامة والقدس بخاصة .

من الناحية الأخرى ، فقد كان للجانب العربى الفلسطينى مداخله وأدواته المضادة ، لمقاومة هذه الأهداف الصهيونية ، وهى أدوات تطورت بتطور الوعى والقدرات الذاتية ؛ الوعى بالاستراتيجية الصهيونية وأساليبها تجاه المدينة والقدرة على اشتقاق وسائل المقاومة وأنماطها .

الواقع أن إشباع هذه النقاط من الناحية البحثية ، يمثل مهمة ينبغى العناية بها بشكل موسع من قبل الجانب العربى ، وفى هذا الموضع سوف نشير إلى بعض النماذج الممثلة ، على سبيل المساهمة فى الإضاءة المنهجية الأولية .

لقد كانت القدس مركز الحركة الفلسطينية على نحو تلقائى ، لكن وضعها على رأس أجندة التهويد الصهيونية ، ارتقى بالوعى الفلسطينى لهذه البدهية . وتظهر الوقائع أنه حتى حينما كانت الحياة الفلسطينية فى حالة من الصدمة والسيولة غداة النكبة ، فإن الوعى بأهمية الحفاظ على موقع القدس ومكانتها الفلسطينية لم ينقطع .

كان الوعى الفلسطينى بضرورة إغناء الوجود المؤسساتى العربى فى القدس

للحفاظ على عروبتها ، متوافرا فى كل المراحل . وعلى سبيل المثال ، فإنه عندما افتتحت إسرائيل مقر الكنيست فى القدس الغربية (المحتلة) فى أغسطس عام ١٩٦٦، نشرت الهيئة العربية العليا لفلسطين مذكرة طالبت فيها بـ « ضرورة العمل على عقد أكبر قسم ممكن من الاجتماعات العربية الرسمية فى المدينة ، ولا سيما اجتماعات الجامعة العربية ولجانها ومؤسساتها المختلفة ، بوصف ذلك مظهرا للحفاظ على عروبتها » . ورجت الهيئة من الحكومة الأردنية إضفاء طابع مميز على المدينة يجعلها عاصمة للنشاط السياسى لأطول فترة ممكنة سنويا ، بعقد الاجتماعات الوزارية ، وجلسات المجلس النيابى والمؤتمرات السياسية « العلمية والفنية .. ونحوها »[٥٧] . وقد ذهبت منظمة التحرير الفلسطينية إلى أبعد من هذا الموقف ، إذ طالب رئيسها « أحمد الشقيرى » بمقترحات محددة رفعها إلى مجلس الجامعة العربية بأن « تبادر الحكومة الأردنية إلى إعلان القدس عاصمة لبلادها بأسرها ، ومن جملتها فلسطين المحتلة ، وأن تنقل إليها مؤسسات الدولة »[٥٨] .

هذان الموقفان شبه المتقاربين ، صدرا عن مؤسستين متنازعتين لتمثيل القضية الفلسطينية فى ذلك الحين ، وتبدو شدة حرص منظمة التحرير على عروبة المدينة عبر حشوها بالمؤسسات العربية ، حتى وإن كان ذلك بالتصديق على أن تصبح عاصمة للأردن ، الذى لم يكن على وفاق كامل مع المنظمة .

فى غمرة هذا الوعى ، راح الفلسطينيون يناقشون أنماط المقاومة والتعبئة المدنية ، وبخاصة فى الثمانينيات . وكان من ضمن النقاش أن يجرى انتشار وتقوية مؤسسات بديلة فى القدس ، تتولى تعزيز قدرات المجتمع الفلسطينى فيها .

فالمؤسسات يمكنها إفراز قيادات ومجالات للحركة والمقاومة بشكل مستمر، والتأكيد للجانب الإسرائيلى أن الكيان الفلسطينى ليس تابعا لإرادتها ومؤسساتها[٥٩]. وفى أول محاولة عربية من نوعها أنشأ مبارك عوض - المقدسى الفلسطينى حامل الجنسية الأمريكية - مركز دراسات اللاعنف فى القدس، وقد أكد عوض أهمية تكوين المؤسسات الفلسطينية البديلة والحفاظ على ما تبقى منها فى القدس، بوصف ذلك نمطا من أهم أنماط اللاعنف لمنع تهويد المدينة[٦٠].

اتضحت تجليات هذا الوعى الفلسطينى بالبناء الذاتى المؤسساتى فى القدس فى غضون الانتفاضة، ثم أصبحت أكثر وضوحا منذ بداية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية فى مطلع التسعينيات، ووضع القدس على جدول ما يسمى بالمفاوضات النهائية لهذه القضية، ونشوء السلطة الفلسطينية للحكم الذاتى فى الضفة وغزة.

ففى إطار ترتيب الأوراق، كان الجانب الإسرائيلى، أكثر المنشغلين (القادرين فى حقيقة الأمر) بتدعيم الحقائق الصهيونية فى المدينة، وتوطيدها بالمزيد على كل الأصعدة. ولم يردع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى على تأجيل التفاوض حول القدس - عن اتجاههم المتواتر منذ ١٩٦٧ لإزاحة الحقائق الفلسطينية الأصلية، ويبدو كأن ما تم استزراعه فى المدينة، لم يطمئن الإسرائيليين إلى قوة مركزهم عند التفاوض.

لكن الجانب الفلسطينى - فى إطار إيمانه بتوسيع منهجية التعامل مع مستقبل القدس، والوعى المتنامى بأهمية المؤسسات - راح يؤكد وجوده فيها بكل الأدوات المتاحة، بما فيها هامش السماح القانونى والسياسى الإسرائيلى.

يقول فيصل الحسينى مسئول ملف القدس فى منظمة التحرير : « نعتقد أنه من الممكن أن نحصل على الضفة وغزة بالمفاوضات ، أما بالنسبة للقدس فلا يمكن أن يأتى ذلك إلا من خلال أمر واقع ، ومعالم هذا الأمر تتحدد بخلق وضع سياسى ودبلوماسى (مؤسساتى) للقدس الشرقية يثبت شخصيتها »[٦١] . وبغض النظر عن تفاؤل الحسينى بإمكانية إعادة الضفة وغزة بالتفاوض ، وهو أمر يمكن مجادلته ، فإن اتجاهه فيما يخص القدس يبدو معبرا عن وعى شديد بحقائق الصراع المؤسساتى فيها .

ويؤكد إدوارد سعيد هذا التوجه بالقول : « علينا أن ندحض الادعاء الزائف بأن القدس هى جوهريا مدينة يهودية ، وأنها كانت كذلك دوما ، وأنها كانت مركزا للحركة اليهودية متعددة الأبعاد ، وأن هذا ببساطة ، يناقض الواقع . علينا أن نتصور كيف أن المدينة كانت ولاتزال مركز فلسطين وقلبها النابض وعاصمتها كدولة وكيان »[٦٢] .

انطلاقا من هذه النظرية ، استمرت القدس ساحة لعملية تدافع كبرى ، موضوعها الأساسى بإيجاز هو الهدم والبناء المؤسساتى بين طرفى الصراع المباشر ؛ بين الكيان الاستيطانى الصهيونى والفلسطنيين ، ومن ورائهما لفيف من الحلفاء والأنصار والمعنيين بحاضر المدينة ومستقبلها . وقد تداخلت فى هذه العملية أبعاد شديدة التعقيد ؛ دينية وسياسية وتاريخية ، اختلط فيها لدى الجانب الصهيونى الحقيقة بالخيال بالأسطورة .

لم يستثن من هذا التدافع أى مجال للحركة من مجالات النشاط الإنسانى بعامة ، يمكن تصور وقوعه تحت عمل مؤسساتى : التعليم ، المؤسسات الدينية ،

الصحة، القضاء، التجارة، الصناعة، البلدية، الصحافة والإعلام، التمثيل الدولى، الكهرباء، الصرف الصحى، بناء المساكن والمقاولات، السياحة، المتاحف والآثار، الثقافة ودور الكتب ... إلخ. ويلفت النظر، أن بعض هذه المجالات كان موضوعا للصراع المؤسساتى بشكل ممتد من الناحية الزمانية، بحيث تصح متابعة تطوراته عبر أكثر من مرحلة تاريخية. ويمكن فى حالة كهذه التعرّف على مسار الخط البيانى للإنجازات أو الإخفاقات التى لحقت بطرفى الصراع، وهما بصدد السيطرة على هذه المجالات.

من نماذج المجالات التى ترد فى هذا السياق، حيث بدأ الصراع عليها منذ بداية عهد الانتداب، وإلى الوقت الحاضر، مجالا التعليم الجامعى، وبلدية القدس. وقد تطرقنا فى موضع سابق إلى الزحف الصهيونى نحوهما، وفيما يلى مزيد من الضوء على هذا الجانب، لاسيما فى المرحلة الثالثة لعام ١٩٦٧، مع إشارات للمقاومة والجهود الفلسطينية المضادة، للبناء وإعادة الترميم وتحجيم الخسائر.

التعليم الجامعى:

عندما أنشأت الحركة الصهيونية الجامعة العبرية فى القدس، عدّتها واحدة من أهم أسس مشروعها الاستيطانى بعامة، وتهويد القدس بخاصة. وقد اشتقت نظرية الانشغال بمؤسسات التعليم الصهيونى فى فلسطين، وفى طليعتها التعليم الجامعى، من خبرة تجربة الفرنجة الاستيطانية التى استوعبتها الصهيونية، ولا تزال تعكف على استلهامها حتى الوقت الراهن. لقد فهمت الصهيونية أن أحد عوامل فشل تجربة الفرنجة فى استيطان فلسطين والسيطرة الأبدية «على

القدس » – أنها لم تؤسس لنفسها نظاما تعليميا أكاديميا قويا ، وهو ما نجم عنه تخلفها الفكرى ، ولذلك سعت الصهيونية إلى تطوير هذا الجانب[٦٣] .

وقد فهم الجانب الفلسطينى هو كذلك هذه النظرية مبكرا ، فحاول مقاومتها منذ البداية ، بأسلوبين ؛ الأول ، هو الاحتجاج على خطوة الجامعة العبرية ، فعند افتتاحها اندلعت التظاهرات وأغلقت الحوانيت وعم الإضراب أنحاء القدس (وحيفا ويافا) ، بحيث جرت مراسم الافتتاح وسط إجراءات أمنية مشددة[٦٤] ؛ والثانى ، وكان أكثر إيجابية ، وهو العمل على إنشاء جامعة عربية فلسطينية نظيرة فى القدس على وجه التحديد .

وقد بدأت إرهاصات المحاولة الفلسطينية غداة وضع حجر الأساس للجامعة العبرية . ففى عام ١٩٢٢ ، استأذن السيد « رونالد ستورز » حاكم القدس البريطانى الحكومة البريطانية فى إمكانية قيام جامعة بريطانية فى القدس ، على غرار الجامعة الأمريكية فى بيروت ، وذلك عوضا عن أى مطلب فلسطينى بهذا الخصوص واستباقا له ، بعد الشروع فى إنشاء الجامعة العبرية . لكن اقتراح ستورز رفض من حكومته ، كما رفض من الحركة الصهيونية ، على أساس أنه يشكل تهديدا للثقافة العبرية فى فلسطين[٦٥] .

وقد رأت الحكومة البريطانية آنذاك ، الاكتفاء بإيفاد بعض الفلسطينيين إلى الجامعات البريطانية والأجنبية ، بدلا من تأسيس مركز أكاديمى لهم داخل البلاد[٦٦] . وكان ذلك الموقف تعبيرا عن الانحياز للمشروع الصهيونى ، وهو الأمر الذى أشرنا إليه فى موضع سابق .

من هنا أصبحت قضية الجامعة ، موضوعا للنقاش داخل الحركة الوطنية

الفلسطينية التى استقرت على ضرورة الاعتماد على الجهود الذاتية. وقد بلغ النقاش أوجه فى تلك المرحلة، داخل أروقة المؤتمر الإسلامى الذى عقد بالقدس عام ١٩٣١، بحيث خرج المؤتمر بقرار لإنشاء «جامعة إسلامية فى القدس تسمى جامعة المسجد الأقصى» ورفدها بإنشاء «دائرة معارف إسلامية» فى المدينة.

تنفيذا لذلك الاتجاه بدأت الجهود تؤتى ثمارها، حتى إنه أعلن فى أغسطس ١٩٣٢، عن قرب تأسيس الجامعة، وأنها سوف تضم ثلاثة أقسام فى البداية: العلوم الشرقية، والفنون والصناعة، والطب والصيدلة.

فى تلك الأثناء، نهضت حملة وطنية عامة لجمع الأموال اللازمة من الداخل والخارج (تماما كما فعلت الحركة الصهيونية مع جامعتها العبرية)، وسافر لهذا الغرض وفد إلى (الهند) نلمس جديته واهتمامه من تكوينه؛ إذ رأسه الحاج محمد أمين الحسينى زعيم الحركة الوطنية بنفسه، وكان فى عضويته الزعيم المصرى محمد على علوبة باشا، وانضم إليه فى الهند الشاعر الأشهر «محمد إقبال».

وبينما كان الوفد يمضى فى مهمته بنجاح بالغ، جاء دور العائق البريطانى الصهيونى مجددا. فقد حظر مندوب التاج (البريطانى) فى الهند، إخراج أى أموال مع الوفد. وعرف فيما بعد أن المندوب قد تلقى أوامر من لندن على نحو سرى، جاء فيها «أن تحسن السلطات استقبال الوفد وتحتفى به، ولكن جمع المال لمشروعه يتعارض وسياسة الحكومة البريطانية فى فلسطين»[٦٧]. ومثلما كانت السلطات البريطانية تفهم مغزى قيام الجامعة العبرية بالقدس بالنسبة للمشروع

الصهيونى ، كانت تدرك معنى قيام جامعة عربية فلسطينية ؛ إذ ذكر جيروم فرل ، ثانى مدير للمعارف فى حكومة الانتداب ، بكل وضوح أنه « على العرب أن لا يشرفوا على إدارة معارفهم بأنفسهم ؛ لأن الأمة التى تدير مدارسها ، جديرة بالاستقلال ...»[٦٨] .

لم يتمكن الجانب الفلسطينى من تحقيق بغيته طوال فترة الانتداب ، ولا فى الأعوام التالية ، وصولا إلى عام ١٩٦٧ حين تمكنت إسرائيل من المدينة بأكملها . وفى ذلك الوقت ، كان أول ما فعلته إسرائيل فى سبقها لتهويد المدينة العمل بنصيحة فرل . إذ قررت فى ١٩٦٧/٨/٧، أى بعد شهرين فقط من حرب يونية ، ليس فقط إنهاء الآمال الفلسطينية فى تأسيس جامعة ، وإنما السيطرة على مؤسسات التعليم من المنبع . فأعلنت إلغاء برامج التعليم الأردنية فى مدارس القدس ، وأن يستبدل بها البرامج المطبقة فى المدارس العربية المحتلة منذ عام ١٩٤٨. ثم وضعت إسرائيل يدها على جميع المدارس الحكومية ومكاتب التربية والتعليم الأردنية ، وطلبت من الجميع الالتحاق بأجهزة التعليم التابعة لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية وبلدية إسرائيل فى المدينة .

فى عام ١٩٦٩، أصدرت إسرائيل قانون الإشراف على المدارس الأهلية ، وذلك بهدف السيطرة على المدارس الخاصة ومدارس الطوائف الدينية ، وفرضت عليها الحصول على تراخيص إسرائيلية تجيز لها الاستمرار ، ولكن وفق إشراف إسرائيلى على برامج التعليم والتمويل . ولكن القانون حدد شروطا قاسية لهذه التراخيص ، سواء بالنسبة لفتح مدارس جديدة ، أو التجديد للمدارس القائمة ، أو المؤهلات التى ينبغى توافرها للقائمين على هذا التعليم الخاص[٦٩] .

وبذلك دارت عملية التدافع بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى فى حقل مؤسسات التعليم، فقد انبرى الفلسطينيون إلى تقوية نظام التعليم الأهلى ومدارس الأوقاف، فى رد صريح على تهويد التعليم فى القدس[٧٠]. وبعد عامين من الاحتلال، كانت المدرسة الرشيدية مثلا، التى تتسع لنحو ألف وخمسمائة طالب، لا تضم أكثر من سبعة طلاب من العرب، بسبب امتداد السيطرة الإسرائيلية إليها، بينما تحول الباقون إلى المدارس الخاصة العربية. وبفعل هذه المقاطعة التى أفضت إلى ارتفاع نسبة التعليم الخاص بالقدس إلى ٥٠ فى المائة، اضطرت إسرائيل إلى إلغاء العمل بنظامها الجديد، واعتماد البرامج العربية الأردنية كما كان الحال قبل الاحتلال[٧١].

أكثر من هذا أن الفلسطينيين تحمسوا مجددا لإنشاء جامعات فلسطينية فى الضفة وغزة والقدس، وانتهت مشاوراتهم الداخلية (بين رؤساء البلديات) إلى التقدم بمشروع بهذا الشأن فى سبتمبر ١٩٧٢، وبعد ستة شهور أقرت إسرائيل المشروع، على أساس أنها ستبرز وجها ليبراليا للاحتلال، لكن الموافقة استثنت مدينة القدس من هذه الموافقة. وقد لوحظ آنذاك أن الجمهور الفلسطينى امتعض من المشروع بعامة لسبب جوهرى، هو استبعاد القدس بوصفها مركزا للجامعات الفلسطينية بصفة قطعية[٧٢]. والواقع أن هذا الصدود الإسرائيلى، ألجأ الجانب الفلسطينى إلى مخارج غير مباشرة، لتمرير هدفهم.

وقد تم ذلك عن طريق آلية جمعت بين التدرج والالتفاف؛ التدرج بإقامة مجموعة من الكليات فى أوقات مختلفة، تحت مسمى جامعة القدس؛ والالتفاف، عن طريق إنشاء هذه الكليات فى محيط القدس، بحيث تكون

قريبة فى متناول أبنائها .

من هنا ، نشأت أربع كليات فى سنوات مختلفة ، وأماكن متفرقة : كلية العلوم والتكنولوجيا (١٩٧٧) ، فى قرية أبوديس شرق القدس ؛ وكلية الدعوة وأصول الدين (١٩٧٨) ، فى قرية بيت حيفا شمال القدس ؛ وكلية الآداب للبنات (١٩٨٢) ، فى حى الشيخ جراح ؛ وقد نشأت بجهود الفلسطينيين مؤسسة للرعاية الاجتماعية هى دار الطفل ؛ والكلية العربية للمهن الطبية (١٩٧٩) التى أضحت منذ عام ١٩٩٤ كلية للطب فى البيرة بجوار القدس .

ولا تحظى هذه الكليات حتى الآن باعتراف إسرائيل ، فهى تعمل بحكم الأمر الواقع ، وعلى افتراض إدارى بأنها جميعا تشكل جامعة القدس . وما يدعم هذا الأمر الواقع ، اعتراف اتحاد الجامعات العربية بعضويتها[٧٣] ، ومساهمتها الفعلية فى برامج التعليم العربى فى القدس ، والتحاق أبناء القدس بها ، والرعاية المالية التى تعكف الجامعة على تحصيلها من المحيط الفلسطينى والعربى والدولى (وذلك عبر لجان صداقة ومناصرة تقيمها إدارة الجامعة فى الداخل والخارج) .

لكن هذا لا يعنى استقرار أوضاع جامعة القدس ، وتجاوز إسرائيل عن وجودها بوصفها مؤسسة فاعلة فى مدينة تسعى لابتلاعها وحشوها بالمؤسسات الصهيونية وحدها ؛ فما زالت إجراءات عرقلة مسيرة الجامعة تشتد كلما كان ذلك مجديا للسياسة الإسرائيلية . ومن ذلك مراقبة علاقة الجامعة بالسلطة الفلسطينية ، ومراقبة الدعم المالى الذى يصل إليها ، وتعطيل فاعليتها العلمية . وعندما حاولت كلية الطب التابعة للجامعة ، تدريب طلابها بمستشفيات المدينة ، رفضت السلطات الإسرائيلية هذا الإجراء[٧٤] ، بدعوى أن الجامعة وكلياتها لا

تتبع المدينة المقدسة .

الشئون البلدية :

أدى غياب السلطة المركزية الفلسطينية عن فلسطين وخضوعها لسلطات غريبة ، إلى بروز دور شبه سياسى للمؤسسات البلدية عموما . ولأن هذه المؤسسات كانت منتخبة ، فقد توافرت لها صفة شبه تمثيلية ، وحازت مجالسها على هذه الصفة[٧٥] . وفى مرحلة الانتداب كان اليهود مضطرين وفقا للقانون إلى اختيار رئيس بلدية عربى للقدس . وقد سبقت الإشارة إلى أنهم استخدموا آلية التصويت فى الانتخابات البلدية للتأثير عليها ، بما يناسب أهواءهم السياسية . لكن الانحياز البريطانى ، أفضى إلى تزايد نفوذهم فى البلدية ، حتى أصبح البريطانيون عنصرا مناوبا فى رئاستها ، ثم راحوا يطالبون بهذه الرئاسة لأنفسهم .

يبرز تعلق المشروع الصهيونى بهذا الهدف خاصة بالنسبة للقدس طوال مرحلة ممتدة ، من قيام السلطات الإسرائيلية فى ١٩٦٧/٦/٢٩ ، فور استكمال احتلال المدينة ، بحل المجلس البلدى المنتخب للقدس الشرقية ، وإلحاق البلدية العربية ببلدية القدس المحتلة منذ ١٩٤٨ ، وعرض العمل وفق هذا الواقع الجديد على رئيس البلدية العربية نفسه ، وحين رفض تم طرده من المدينة ومن فلسطين بأسرها[٧٦] .

هذا الإجراء الجذرى لم يتبع مع أية بلدية فلسطينية فى الضفة وغزة ، وقد تم تنفيذه بشدة وصرامة ، بعيدا عن أية ترتيبات تدريجية ، فبعد السيطرة على المدينة لم تعد الحركة الصهيونية بحاجة إلى هذه الترتيبات بالنسبة لأهم مؤسسة مدنية سياسية فى القدس ، كما كان الحال إبان مرحلة ما قبل ١٩٤٨ .

هكذا ، بضربة واحدة استولت إسرائيل على جميع ممتلكات البلدية العربية وسجلاتها وأثاثها ، وألحقتها بدوائرها البلدية ، وألغت جميع القوانين والأنظمة الأردنية المعمول بها ، ثم أتبعت ذلك ، بإلحاق جميع الخدمات البلدية – كشبكات المياه – بالبلدية الموحدة الجديدة .

ينظر فى الوقت الحالى ، إلى هذه العملية الإدماجية باهتمام كبير ؛ ذلك لأن أية محاولة لإعادة صياغة المؤسسة البلدية العربية ، عليها أن تراعى حدود القدرة على فض التداخل مع إسرائيل الذى أحدثته عملية الضم[٧٧] .

يعنينا من هذه العملية ، أن الانفراد بالسيطرة على هذه المؤسسة بكل ما تؤديه من خدمات حيوية ، سمح لإسرائيل بممارسات كان من شأنها العمل على « تطفيش » السكان العرب الأصليين ؛ أبناء القدس ، وتحويل حياتهم إلى جحيم . إن عدم التوازن فى تقديم الخدمات البلدية بين العرب واليهود فى القدس يمثل واحدا من المداخل فى هذا السياق[٧٨] .

على الرغم مما تنطوى عليه عملية إزالة الوجود البلدى الفلسطينى بالكامل ، وإحلال المؤسسة الإسرائيلية محله قسرا ، من مخالفة لحقيقة تاريخية ممتدة ؛ فقد سعت إسرائيل إلى إضفاء نوع من الشرعية على هذه العملية . وذلك بتشجيع الجانب العربى على المشاركة فى الانتخابات البلدية ، واستخدمت فى ذلك التهديد والوعيد ، بعد أن عدّت « عرب القدس » ممن يحق لهم المشاركة فى الانتخابات البلدية فى المدينة .[٧٩] وبصفة عامة ، فإن ضم البلدية العربية ، وتداعيات هذا الضم على الحياة الفلسطينية المدنية والسياسية فى القدس ، أوقع أبناء المدينة فى إشكاليات حياتية كبرى ، فهذه المؤسسة تتحكم فى خدمات

حيوية ، يصعب مقاطعتها فى كثير من الأحيان (استخدام الطرق ، جمع القمامة والصحة البيئية ، المياه ، الحاجة إلى تصاريح لممارسة مهن معينة) .

لكن المقدسيين « فعلوها » ، وتبنوا نمط المقاطعة وعدم الاعتراف بزوال مؤسساتهم البلدية ، ونشأ فى رحابهم مدرسة تدعو إلى هذه الأنماط من مقاومة نفوذ المؤسسة الإسرائيلية .

إلى جانب هذه المدرسة ، تلصصت دعوة إلى نمط آخر ، هو العمل من خلال هامش السماح الإسرائيلى فى القدس ، واستغلاله فى التطوير المؤسساتى لصالح الجانب الفلسطينى كما أشرنا . وكان ضمن هذا الاتجاه ، تلك الدعوة التى برزت فى مرحلة من المراحل ، وتبناها « حنا سنيورة » رئيس تحرير صحيفة الفجر المقدسية ، وقوامها المشاركة فى الانتخابات البلدية بهدف تثبيت الوجود العربى فى المجلس البلدى ، حتى ولو كان تحت سيطرة إسرائيل الجاثمة بالقوة .

رأى سنيورة - الذى أعلن وجهة نظره قبيل انتخابات بلدية القدس عام ١٩٨٨ - أن المشاركة المقدسية العربية تضع إسرائيل أمام خيارين : فهى إما أن تقبل بذلك ، وبهذا يصل أعضاء من العرب إلى المجلس البلدى ، بنسبة الثلث تبعا لعدد السكان ، وإما أن ترفض الخطوة فيجرى التشهير بديمقراطيتها الزائفة .

أحدث ذلك الرأى أصداء واسعة فى حينه عربيا وإسرائيليا . وتركز النقاش العربى على تأثير الخطوة على دعوى السيادة الإسرائيلية بالنسبة للمدينة وإمكان إعطائها شرعية فلسطينية ، وتركز النقاش الإسرائيلى على هذه الناحية نفسها . بيد أنه كان بين الإسرائيليين من رفضها ، لكونها فى نظرهم تفتح مجالا لأنصار منظمة التحرير الفلسطينية بين يدى بلدية القدس ، مما ينقل الصراع على المؤسسة

إلى داخلها[٨٠] .

وما زالت قضية المشاركة فى الانتخابات البلدية المقدسية تحت الاحتلال ، موضوعا للنقاش الفلسطينى . وهناك نقاش آخر حول مدى صحة توحيد المدينة بلديا تحت رئاسة البلدية الإسرائيلية . وقد ثبت لدى البعض بالتحرى الدقيق أن المدينة ليست موحدة بلديا ، كما يزعم الإسرائيليون ، وأن إعادة البلدية الفلسطينية ، بالنسبة لشرق المدينة ، أمر ممكن بلا عقبات كبيرة[٨١] .

يبدو أن هذه النتيجة عززت اتجاه البناء الفلسطينى البلدى المضاد . فغداة إبرام اتفاق أوسلو (سبتمبر ١٩٩٣) ، أنشأ الجانب الفلسطينى ما أسماه المجلس الوطنى الفلسطينى « القدس » ومن غاياته ، إعداد خطة وبرنامج لعمل بلدى بكافة دوائره (تخطيط وبنية تحتية وخدمات تعليم وثقافة ودين وأمن وضرائب .. إلخ) ، بالنسبة للقدس الشرقية[٨٢] ، لكن إسرائيل تمارس على عملية البناء هذه ونظائرها فى مجالات أخرى ، ضغوطا ورقابة شديدة ، حتى إن بعض مراقبيها حذر من أن المجلس المذكور يمثل مجلس ظل بلديًا ، وهو كيان يمكن أن يتحول إلى شبه حكومة ظل خارج السيطرة الإسرائيلية[٨٣] .

رابعا : التسوية السياسية ومسار صراع المؤسسات :

تواكب مع بداية عملية التسوية السياسية ، وفق صيغة مدريد - أوسلو ، بروز اتجاهين لا تخطئهما عين المتابع لتطور قضية القدس . الاتجاه الأول : هو بلوغ الوعى الفلسطينى بأهمية تطوير الحقائق المؤسساتية الفلسطينية فى القدس أوجه . والاتجاه الثانى : هو اشتداد حدة رد فعل إسرائيل المعاكس ، والحرص على حسم الصراع المؤسساتى لصالحها ، ومن ثم تصعيد الانتشار المؤسساتى

الإسرائيلى وتغيير معالم المدينة ، بالاستيطان وبكل الوسائل المتاحة .

عند بداية عملية التسوية ، كان بالقدس عدد كبير من المؤسسات الفلسطينية المركزية التى تصارع على حقها فى الوجود والاستمرار ؛ مثل : الهيئة الإسلامية العليا ، اتحاد الجمعيات الخيرية ، مجلس التعليم العالى ، مجمع النقابات المهنية ، هيئة الأوقاف الإسلامية ، المؤسسة الكنسية ، جمعية المقاصد الخيرية ، جمعية الهلال الأحمر الفلسطينى ، الاتحاد العام للعمال فى الضفة (الذى يمارس نشاطه فى القدس برغم أن مقره نابلس)[٨٤] . وبعد إبرام اتفاق أوسلو ، أدى وجود السلطة الفلسطينية بالقرب من المدينة ، إلى زيادة الانشغال بتثبيت هذه المؤسسات ، واستحداث المزيد ما أمكن .

على الصعيد التنظيمى ، تمت بعض الإجراءات الفلسطينية لرفض الاتجاه الإسرائيلى لتهويد القدس ، إذ جرى تعيين « فيصل الحسينى » بوصفه حاملا ملف القدس ، عضوا فى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . وتم تشكيل لجنة فرعية دائمة فى المجلس المنتخب بالضفة وغزة (يناير ١٩٩٦) خاصة بشئون القدس ، ولجنة أخرى معنية بمتابعة القرارات والتوصيات لمواجهة مخططات تهويد القدس ، تضم أعضاء من اللجنة التنفيذية للمنظمة والمجلس المنتخب ومسئول ملف القدس[٨٥] .

لقد استهدفت هذه الأطر ، تقوية الوجود الفلسطينى فى القدس على نحو مباشر وغير مباشر ، ويبدو أنها تمكنت من تمرير أعمالها إلى شرق المدينة بوضوح ، حتى إن مراقبين إسرائيليين يعتقدون أن كل وزارات السلطة الفلسطينية لها فروع فى القدس ، بما فى ذلك شرطة للسياحة[٨٦] . كما أن فيصل الحسينى يشير إلى « أن الإسرائيليين لم يستطيعوا القضاء على القدس العربية . إن وجودهم

هناك يثير قلقنا ، لكن ضآلة هذا الوجود (فى شرق المدينة) يثير فزعهم »[٨٧] .

ويؤكد « خليل التفكجى » هذا المعنى أيضا ، حيث يرى أن إسرائيل فشلت فى توحيد المدينة فى الواقع ، وأن القدس قدسان[٨٨] .

هذا النشاط الفلسطينى المنظم ، استرعى نظر الجانب الإسرائيلى ، فبدأت على هذا الجانب حملة ضارية للتحريض ، بهدف مواجهته ولو بالقوة العارية ، ومن ذلك ما ذكرته « جيئولا كوهين » من أن أهم أخطاء إسرائيل ، بعد أوسلو ، تغاضيها عن الاقتطاع المتواصل من سلطتها فى القدس التى تضطلع به مؤسسات فلسطينية كبيت الشرق ، والأوقاف ، والشرطة الفلسطينية ... والسماح لمكاتب السلطة الفلسطينية بالعمل هناك وعدم إغلاقها[٨٩] . وقد ذهب « دانى روبنشتاين » إلى أن الأنشطة الفلسطينية لا تتعلق فقط بشرقى القدس ، وإنما بالقسم المحتل منذ عام ١٩٤٨ ؛ « فجمعية حقوق الإنسان العربية جمعت معلومات ووثائق تدل على ملكية العرب لستة آلاف منزل وقطع أراض فى القدس الغربية ...»[٩٠] .

وتعتقد القوى الإسرائيلية جميعها تقريبا ، أن الجانب الفلسطينى يريد تقويض ادعاء إسرائيل بوحدة القدس واستقرار السيادة الإسرائيلية عليها بوصفها عاصمة أبدية للدولة اليهودية ، وتنطلق هذه العقيدة من كون القدس قضية إجماع قومى (بحسب التعبير المتداول) .

لذلك استمرت حملة تهويد القدس ، وتغيير معالمها المؤسساتية والجغرافية ، إبان توالى عهدى حزبى العمل والليكود وأنصارهما بعد اتفاق أوسلو . وقد امتدت هذه الحملة لمجال حركة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ، علاوة على

مجال المؤسسات المدنية التقليدية والمستحدثة فى المدينة ، ففى عهد العمل مثلا بدأت حملة مكثفة ضد بيت الشرق ، الذى انطبع بصفة شبه دبلوماسية ، بسبب استخدامه مركزا لاستقبال كبار الزوار الأجانب الذين يتطلعون للتعامل مع الجانب الفلسطينى فى الأرض المحتلة ، حتى من قبل قيام السلطة الفلسطينية . ورأت إسرائيل آنذاك أن نشاط هذا البيت يعزز وجهة النظر الفلسطينية التى ترى القدس عاصمة فلسطينية محتملة . وفى حملته الانتخابية أعلن نتنياهو أنه « سوف يغلق مؤسسات منظمة التحرير فى القدس ، ويدعم الوجود اليهودى والاستيطان بها » .

لكن الجانب الفلسطينى ، عارض تلك التدابير ، متذرعا برسالة مؤرخة فى ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٣، موجهة من وزير خارجية إسرائيل إلى وزير الخارجية النرويجى ، أعلنت فى يونية ١٩٩٤، يلتزم فيها (شيمون بيريز) بعدم التعرض لأنشطة المؤسسات الفلسطينية فى القدس الشرقية أو العمل ضدها[٩٢] .

حينما نقارن بين التزام الحكومات الإسرائيلية باستراتيجيتها تجاه القدس ، واتفاقاتها مع الفلسطينيين أو مستوى إخضاعها للشرعية الدولية الرافضة لسلوكها فى المدينة ، نلاحظ مصداقيتها تجاه جمهورها وبرامجها الانتخابية ، ونبذها – حسب ما أصبح معلوما للكافة – لبقية الالتزامات .

ومن هنا ، فإنه على الرغم من محاولة البعض ، كفيصل الحسينى ، بث الاطمئنان حول الوجود الفلسطينى فى شرقى المدينة بصفة خاصة ، فإن الاستراتيجية الصهيونية ما تزال على سعارها تجاه هذا الوجود . حتى إنها تمكنت فى عهد حكومة نتينياهو (الليكود وشركائه) تقييد أنشطة كثير من المؤسسات

الفاعلة فلسطينيا وعلى رأسها بيت الشرق، الذى تشدد فى شأن زيارات الشخصيات الأجنبية إليه، وطاردت مكاتب أعضاء المجلس المنتخب فى المدينة، واتخذت إجراءات قاسية تجاه حق إقامة أبناء القدس الفلسطينيين، وسعت لإكمال عزلها عن بقية أنحاء الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ونفى ما أراد الفلسطينيون الاستعصام به وهو مركزية المدينة واستحقاقها مجددا لقب عاصمة فلسطين المأمولة.

ومن المفهوم أن هذا التحرك الإسرائيلى المكثف تجاه القدس، قاد إلى تجميد عملية التسوية، وأنذر بفشلها تماما على المسار الفلسطينى، مما يؤكد أن مستقبل المدينة، هو أحد أهم الأبعاد المفتاحية لمستقبل التسوية بعامة.

كلمة ختامية:

ربما كان عمر الصراع المؤسساتى فى القدس مكافئا لعمر بداية المشروع الصهيونى الاستيطانى فى فلسطين، منذ أكثر من مائة عام. إن استمرار هذه الظاهرة، على الرغم مما طرأ على موازين القوى الصهيونية الفلسطينية، فضلا عن تمكن الطرف الغازى من السيطرة الكاملة بالقوة على المدينة منذ نحو ثلث قرن؛ يعنى أننا أمام قدرة فلسطينية كبيرة على المقاومة، كما يعنى، قبل ذلك، أن القدس هى عاصمة فلسطينية مطبوعة، بينما هى عاصمة مصنوعة بالنسبة للكيان الاستيطانى. وهناك فرصة سانحة حتى الآن، لتعزيز الوجود المؤسساتى الفلسطينى المقاوم فى المدينة، يفترض أن العناية بمتطلبات استغلالها تمثل أحد المحاور المهمة لمقاومة تهويد المدينة.

إن التمعن فى مسار هذا الصراع على نحو تفصيلى، يبرز حاجة المؤسسات

الفلسطينية إلى المال[٩٣] ، وكذا للرعاية القانونية فى الخارج ، فعدم الاعتراف الدولى بوضع المدينة الإسرائيلى ، ومقاومة نقل المؤسسات الدولية (كالسفارات) إليها ، يمثل حقيقة مهمة لنفى الدعاوى الإسرائيلية تجاهها .

وتبرز المتابعة ، أن الجانب الفلسطينى تمكن بجهد جهيد من الحفاظ على كينونته المؤسسية فى القدس ؛ وذلك بالنظر للمحددات غير المواتية بالنسبة له . ولكن قضية الصراع المؤسساتى فى المدينة ، تتصل اتصالا وثيقا بقضايا وتساؤلات أبعد غورا مما يبدو على السطح ؛ منها مثلا :

– العلاقة بين دعم المؤسسات الفلسطينية ، وضرورة التواصل معها لمنع انفراد الجانب الإسرائيلى بها من ناحية ، وما يسمى بقضية التطبيع مع الكيان الصهيونى من ناحية أخرى . والسؤال هنا هو كيف تتأتى هذه الصلة دون الوقوع فى أحابيل التطبيع ؟

– وهناك قضية الأخطاء الفلسطينية الذاتية فى التعامل مع المؤسسات المقدسية ، كحجب السلطة الفلسطينية لدعمها لبعض الصحف المقدسية بذريعة أو أخرى[٩٤] ، أو رغبتها فى الإشراف على إدارة مستشفى المقاصد الخيرية ، على الرغم من ثبوت عدم جدوى هذا الإشراف لمصلحة هذه المؤسسة[٩٥] . والسؤال هنا : ما الهاجس الذى ينبغى أن يحكم مقاربة السلطة الفلسطينية لمسيرة المؤسسات المقدسية ، بغض النظر عن الشكل ؟ أهو المصلحة الأساسية المتمثلة فى استمرارية المؤسسات وتعميد أدائها المقاوم ، أم مد السيطرة السياسية للسلطة على هذا المؤسسات فى توقيت قد لا يكون ملائما لهذه المصلحة ؟

وهناك قضية التدافع الأردنى الفلسطينى حول بعض المؤسسات شديدة

الحيوية فى القدس ، وفى طليعتها المؤسسات الدينية . فالأردن احتفظ لنفسه فى اتفاقاته مع إسرائيل بهامش للحركة تجاه هذه المؤسسات ؛ وهو الأمر الذى أفضى إلى بعض الاحتكاكات مع الجانب الفلسطينى . ويتجدد هذا الاحتكاك فى بعض المناسبات ، بما يستدعى حسم هذه المسألة ، تحت شعار أيهما أجدى لصيانة المؤسسات وعروبتها فى ظل الظروف الراهنة والمستجدات المستقبلية .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DES RECHERCHES ET DES ETUDES ARABES

الهوامش

(١) نص تصريح بن جوريون ، فى : حمد سعيد الموعد ، « الحرب الإسرائيلية على الهوية الفلسطينية فى القدس » ، صامد الاقتصادى ، العدد ١٠٨ ، نيسان – أيار – حزيران ١٩٩٧، ص ٩٦.

(٢) دورى جولد ، « القدس : الحل الدائم » ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦، ص ١٤٣ – ١٤٤.

(٣) المصدر ذاته ، ص ٢.

(٤) هناك تراث قانونى غنى بهذا الخصوص . انظر مثلا ، د . مفيد شهاب ، دراسة حول القانون الدولى وقضية القدس ، (فى) فخرى لبيب (محرر) ، دفاعا عن عروبة القدس ، مطبوعات التضامن ، القاهرة ١٩٩٥، ص ٤٦ – ٦٣.

(٥) نص مذكرة وزير خارجية إسرائيل إلى برنادوت فى ٥ يوليو ١٩٤٨، ورد برنادوت فى ٦ يوليو ١٩٤٨، (فى) ملف وثائق فلسطين (الجزء الأول) ، وزارة الإرشاد القومى ، القاهرة ، ١٩٦٩، ص ٩٤٥، ٩٤٦.

(٦) انظر ، سلافة حجاوى ، « القدس والسلام » ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٨، ١٩٩٤، ص ٩٤.

(٧) الموسوعة الفلسطينية (المجلد الثالث) ، هيئة الموسوعة الفلسطينية ، دمشق ، ١٩٨٤، ص ٩٤.

(٨) د . شوقى شعث ، القدس الشريف ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة . الرباط ، ١٩٨٨، ص ١٩١ – ١٩٢.

(٩) الموسوعة الفلسطينية ، (المجلد الرابع) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٦ – ٢٨٧.

(١٠) المصدر ذاته . (المجلد الثالث) ، ص ١٣ – ١٨.

(١١) شعت ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٦.

(١٢) الموسوعة الفلسطينية . (المجلد الثالث) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣– ١٨.

(١٣) شعت ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٥.

(١٤) الموسوعة الفلسطينية ، (المجلد الثانى) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣.

(١٥) المصدر ذاته ، (المجلد الأول) ، ص ٦٢.

(١٦) عارف العارف ، المفصل فى تاريخ القدس ، القدس ، ١٩٨٤، ص ٢٢٩.

(١٧) انظر : بيان نويهض الحوت ، القيادات والمؤسسات السياسية فى فلسطين (١٩١٧ – ١٩٤٧) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨١، ص ٨٤٦، كذلك ، الموسوعة الفلسطينية (المجلد الأول) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦ – ٧٧.

(١٨) انظر ، أحمد الشقيرى ، « يوم فى القدس » ، شئون فلسطينية ، العدد ٣٥، يوليو ١٩٧٤، ص ٤٣.

(١٩) انظر ، فيصل الحسينى ، علينا أن نكون هناك (محاضرة تذكارية) ، فى : د. محمد إبراهيم منصور (تحرير) ، القدس .. التاريخ والمستقبل ، جامعة

أسيوط ، (مركز دراسات المستقبل) ، أسيوط ١٩٩٧، ص ٥٥.

(٢٠) راجع ثبتا بهؤلاء الموظفين فى : د. إبراهيم الجندى ، « سياسة الانتداب البريطانية فى فلسطين (١٩٢٢ - ١٩٣٩) » ، دار الكرمل ، عمان ، ١٩٨٦، ص ١٩ - ٢١.

(٢١) انظر ، منى أسعد ، « موقع القدس فى الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩١٨ - ١٩٤٨) » ، صامد الاقتصادى ، العدد ٨٥، تموز - آب - أيلول ١٩٩١، ص ٣٩ - ٥١.

(٢٢) كامل محمود خلة ، فلسطين والانتداب البريطانى (١٩٢٢ - ١٩٣٩) ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٤، ص ١٢٩- ١٣٠.

(٢٣) الحوت ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٩.

(٢٤) المصدر ذاته ، ص ٢٣٧.

(٢٥) المصدر ذاته ، ص ٢٣٧، ٨٨٨ - ٨٨٩.

(٢٦) المصدر ذاته ، ص ١٧٧، ٢٢٠ خلة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٧.

(٢٧) الحوت ، المصدر ذاته ، ص ٦٥٩ - ٦٦٠.

(٢٨) د. تيسير الناشف ، « النخبة السياسية فى المجتمع العربى فى فلسطين » ، شئون فلسطينية ، العدد ٤٨، أغسطس ١٩٧٥، ص ١٥١.

(٢٩) الحوت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦٠.

(٣٠) بتصرف عن الموسوعة الفلسطينية (المجلد الرابع) ، مصدر سبق ذكره ،

ص ٢٠١ - ٢٠٢ بتصرف عن د. محمود زايد، مقدمة تاريخية للمؤسسات الثقافية فى فلسطين، الموسوعة الفلسطينية، (قسم الدراسات الخاصة)، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت. ١٩٩٠، ص ١٧٩ - ٢٧٢.

(٣١) شبتاى تيبت، (ترجمة : غازى السعدى)، بن جوريون والعرب، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٧، ص ١٧٩.

(٣٢) انظر، أفرايم ومناحم شيلمى، (ترجمة : أحمد العجرمى)، معجم المصطلحات الصهيونية، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٨، ص ٤٥٣ - ٤٥٤.

(٣٣) د. إياد القزاز، « الصحافة فى إسرائيل »، شئون فلسطينية، العدد ٨، أبريل ١٩٧٢، ص ١٣٦.

(٣٤) انظر فى المعنى ذاته، د. صلاح الدين البحيرى، أضواء على الجغرافية السياسية لمدينة القدس، فى : يوم القدس (ندوة)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٤٠.

(٣٥) المصدر ذاته، ص ٤١.

(٣٦) عبد العزيز عوض، الأطماع الصهيونية فى القدس، فى : الموسوعة الفلسطينية (قسم الدراسات الخاصة)، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥٤.

(٣٧) د. محمد عبد الرءوف سليم، « القدس فى مشاريع التقسيم »، صامد الاقتصادى، العدد ١٠٨، نيسان - أيار - حزيران ١٩٩٧، ص ١٤٢.

(٣٨) انظر فى هذا المفهوم : د. عبد الوهاب المسيرى، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،

القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٦٤.

(٣٩) انظر : عصام رفعت، التغلغل الاقتصادى اليهودى فى : السيد ياسين وعلى الدين هلال (إشراف)، الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين (الجزء الثانى)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٢٢٧- ٢٢٨.

(٤٠) د. حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين (الجزء الثانى)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٣٩.

(٤١) المصدر ذاته، (الجزء الأول)، ص ٢٧٢.

(٤٢) المصدر ذاته (الجزء الثانى)، ص ٢٥ - ٢٦، كذلك، الجامعة العبرية بالقدس الشريف، مطبعة عزرائيل، القدس، ١٩٣٩.

(٤٣) الخولى، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٤٤) خليل تفكجى، الاستيطان فى مدينة القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣١، صيف ١٩٩٧، ص ٥ - ١٠.

(٤٥) انظر نص كلمة بلفور فى : الخولى، (الجزء الثانى)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦. (بالانجليزية).

(٤٦) عبد الرحمن أبو عرفة، القدس .. تشكيل جديد للمدينة، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٦، ص ٤١ - ٤٢.

(٤٧) انظر، سمير جريس، القدس .. المخططات الصهيونية الاحتلال

والتهويد ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨١، ص ٣٠.

(٤٨) د. أحمد طربين ، فلسطين فى عهد الانتداب البريطانى ، فى : الموسوعة الفلسطينية ، (قسم الدراسات الخاصة) . مصدر سبق ذكره ، ص ١١٢٤.

(٤٩) الحوت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٩.

(٥٠) الحسينى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٦.

(٥١) انظر ، عبد الله أحمد الحورانى ، الجمعيات الخيرية فى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ، دار الكرمل ، عمان ١٩٨٨، ص ١٣.

(٥٢) المصدر ذاته ، ص ٦١.

(٥٣) النظام المؤقت لحكومة عموم فلسطين ، الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ، (المجموعة الثانية) ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٠، ص ٤٥٤ - ٤٥٥.

(٥٤) كيت ماجواير ، الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس ، مركز الدراسات العربية ، لندن ، ١٩٨١، ص ٤.

(٥٥) انظر مثلا ، د. تيسير النابلسى ، الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية ، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٧٥، ص ٢٠٩.

(٥٦) روحى الخطيب ، تهويد القدس ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، ١٩٧٠، ص ٢٤ - ٢٦.

(٥٧) نص مذكرة الهيئة العربية العليا بمناسبة افتتاح الكنيست اليهودى بالقدس (١٩٦٦/٩/٢١) ، ملف وثائق فلسطين (الجزء الثانى) ، مصدر سبق

ذكره، ص ١٥٣٣ - ١٥٣٥.

(٥٨) عصام الدين حواس، الحكم الذاتى للشعب الفلسطينى، سلسلة دراسات قومية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٩٤.

(٥٩) انظر مثلا، توماس سميدلنج، إمكانيات قيام حركة لا عنيفة فى الضفة الغربية، فى: سعد الدين إبراهيم (تحرير)، المقاومة المدنية فى النضال السياسى (ندوة). منتدى الفكر العربى، عمان، ١٩٨٨، ص ١٥٤.

(٦٠) انظر: د. سعاد الدجانى، المقاومة المدنية فى الضفة الغربية، فى: المصدر ذاته، ص ١٠٢ كذلك، ميخل سيملع، مبارك عوض وثورته الهادئة، كوفتيرت راشيت، ١٩٨٦/٢/٢٩.

(٦١) حديث صحفى لفيصل الحسينى، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣، ص ٢٣٦.

(٦٢) إدوارد سعيد، القدس.. قضية استلاب عربية، صحيفة الحياة (لندن)، ١٩٩٥/٨/٧.

(٦٣) انظر، د. زياد العسلى، الدراسات الصهيونية للحركة الصليبية.. عرض عام، (فى) يوم القدس ..، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٦٤) الخولى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

(٦٥) انظر، نزيه قورة، تعليم الفلسطينيين.. الواقع والمشكلات، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٥٨.

(٦٦) د. عبد القادر يوسف، تعليم الفلسطينيين ماضيا وحاضرا ومستقبلا،

دار الجليل ، عمان ، ١٩٨٩، ص ٥٩ - ٦٠.

(٦٧) انظر : محمد على علوبة ، فلسطين والضمير الإنسانى ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٤، ص ١١٩ - ١٢٠، كذلك : محمد أمين الحسينى ، حقائق عن ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٩٥٤، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٦٨) يوسف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠.

(٦٩) محمد المشايخ ، « السياسة الإسرائيلية تجاه المواطنين الفلسطينين فى القدس » ، صامد الاقتصادى ، العدد ٨٥، تموز - آب - أيلول ١٩٩١، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٧٠) الحسينى ، علينا أن نكون - مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧.

(٧١) كامل منسى ، « التعليم فى القدس .. التطور التاريخى والواقع فى ظل الاحتلال » ، صامد الاقتصادى ، العدد ٨٥، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤ - ٨٧.

(٧٢) انظر ، محمود فلاحة ، « الجامعة الفلسطينية المقترحة فى الضفة الغربية » ، شئون فلسطينية ، العدد ٢٦، أكتوبر ١٩٧٣، ص ٤٨.

(٧٣) عبد الله القشطان ، « مؤسسات التعليم الجامعى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة » ، صامد الاقتصادى ، العدد ٨٩، تموز - آب - أيلول ١٩٩٢، ص ٢٠٧ - ٢١٠.

(٧٤) صحيفة الحياة ، ١٩٩٨/٦/٦.

(٧٥) انظر للمزيد ، على الجرباوى ، « دور البلديات فى فلسطين الدولة » ،

مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٩ شتاء ١٩٩٢، ص ٤١.

(٧٦) آن لا تندريس ، القدس .. المقاومة الوطنية والتغيير المدنى ١٩٦٧ - ١٩٩٤، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية ، القدس ، ١٩٩٥، ص ٣٢.

(٧٧) مايكل دمبر ، « البنية التحتية للقدس .. هل الضم غير قابل للعكس ؟ » مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤، ص ١٥٢ - ١٦٣.

(٧٨) تخصص البلدية ، مثلا ، ما معدله حاوية للقمامة لكل ٤ عائلات يهودية ، مقابل حاوية واحدة لكل ١٧ عائلة عربية ، انظر للمزيد : د. يوسف عبد الحق وياسر جرادات ، « معالم السياسة الإسرائيلية فى القدس الشريف » صامد الاقتصادى ، العدد ٨٥، تموز - آب - أيلول ١٩٩١، ص ٩٠.

(٧٩) الخطيب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨.

(٨٠) انظر هآرتس ، ٦/٥/ ١٩٨٧، يديعوت أحرونوت ٦/٥/ ١٩٨٧، ٧/ ٦/ ١٩٨٧.

(٨١) دمبر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٣، الأمم المتحدة ، وضع القدس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥.

(٨٢) حديث صحفى لفيصل الحسينى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٦.

(٨٣) ميخال بيلغ ، « بلفاست أو بروكسل القدس تنظر قرار الحكم » ، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ١٣٠.

(٨٤) انظر للمزيد : د. يوسف عبد الحق وياسر جرادات ، مصدر سبق

ذكره، ص ٨٣.

(٨٥) صحيفة القدس العربى، ١٩٩٨/٧/٣.

(٨٦) انظر دانى روبنشتين، من يدير بيت المقدس، هآرتس، ١٩٩٨/٢/١٤.

(٨٧) الحسينى، علينا أن ...، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

(٨٨) خليل التفكجى، فى: المائدة المستديرة حول خيارات المستقبل فى: محمد إبراهيم منصور. مصدر سبق ذكره، ص ٨١٨.

(٨٩) انظر، جيئولا كوهين، «القدس فى سبعة أخطاء»، معاريف، ١٩٩٧/٩/٢٦.

(٩٠) دانى روبنشتين، «الصراع بالعملة نفسها»، هآرتس، ١٩٩٧/٩/٢٢.

(٩١) انظر، هاتسوفيه، ١٩٩٦/٥/٢٠.

(٩٢) يورام أريدور، «سفير إسرائيل فى القدس»، دافار، ١٩٩٥/٥/١٦، وانظر نص رسالة شيمون بيريس فى: محمود عباس، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٤٤.

(٩٣) ذكر حسن طهبوب سكرتير الهيئة الإسلامية العليا لشئون القدس عام ١٩٩٠، أن ترميم البيوت وإقامة المدارس والعيادات ورياض الأطفال، يتطلب نحو ١٠٠ مليون دولار (انظر أحمد الكايد، «القدس فى خضم الانتفاضة الشعبية، خلفيات وأبعاد»، صامد الاقتصادى، العدد ٨٥، تموز - آب - أيلول

١٩٩١، ص ٦٢)، ويقول فيصل الحسينى : إن القطاع الفلسطينى بالقدس محروم من جباية الضرائب التى تجمعها إسرائيل ومن جمع الجمارك ، وكذا من تلقى الأموال من السلطة الفلسطينية بسبب معارضة إسرائيل . والبنك الدولى لا يمرر المساعدات للقدس ، ومن ثم فالمؤسسات الفلسطينية مهددة بالدمار . لكن هناك طريقا للتمويل ، فإسرائيل لا تعارض المساعدات التى تأتى إلى المؤسسات فى إطار ثنائى بينها وبين مؤسسات خارجية . وهذا مدخل مناسب للتعامل مع الحاجة للمال . (فيصل الحسينى) . تصريحات لصحيفة الحياة ، ٢٠/٣/١٩٩٦.

(٩٤) انظر ، معتصم حمادة ، « القدس بين خطاب السلطة وأدائها السياسى » ، صامد الاقتصادى ، العدد ١١٠ ، تشرين الأول - تشرين الثانى ، كانون الأول ١٩٩٧، ص ١٥٣.

(٩٥) انظر ، هآرتس ، ١٤/٢/١٩٩٧.